فرح

العدد 103 **تشرين الاول 2025**

رابطة أصدقاء كمال جنبلاط

المحتوى

- **ملح الأرض: بمناسبة مرور عامين على طوفان الأقصى وتداعياته المرعبة، ترامب يعلن :"أنا الأقدر على استخدام القوة لفرض السلام" - عباس خلف**
- **مع الاحداث: منطقة الشرق الأوسط ساحة مفتوحة للصراع على النفوذ والسيطرة - سعيد الغز**
- **مقال سياسي: عن غزة: بعض المفاهيم وبعض التوقعات - العميد ناجي ملاعب**
- **مقال اقتصادي: "مسيرة" الطاقة بين التوترات الجيوسياسية ورهانات الذكاء الاصطناعي - وليد خدوري**

دراسات وتحليلات:

- **التحديات القانونية والسياسية أمام الاعتراف بفلسطين - مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية - د. إبراهيم سيف منشاوي**
- **فرص ضائعة للتوصّل إلى صفقة رهائن ووقف النار فلماذا الآن؟ - ديفيد إي. سانجر وآدم راسغون – ترجمة جريدة الجمهورية**
- **لبنان بين "الإغراء" و"الإغراق": نحو التفاوض المباشر؟ - وسام أبوحرفوش وليندا عازار – جريدة الراي الكويتية**

نافذة على فكر كمال جنبلاط

أراء و مواقف
- **الذهنية السياسية اللبنانية**
- **الأحداث الحاصلة تضع حداً للتفاؤل**

من أقواله
- الإصلاح الشهابي أدخل تعديلا رئيسيا في الواقع اللبناني

- ولاية الرئيس فؤاد الشهاب أكثر من تبدل شخص وعهد

- **مطالب ومشاريع إصلاحية: الإصلاحات المطلوبة لتنظيم وممارسة الدستور**

- **علوم وتكنولوجيا: الذكاء الاصطناعي: سيف ذو حدّين عند جيل الشباب – سيدة نعمة – جريدة نداء الوطن**

- **صحة وغذاء: كيف تبني العضلات مع التقدّم في العمر؟ - جريدة الجمهورية**

من الصحافة اخترنا لكم:

- **ماذا بعد ملتقى شرم الشيخ؟ - إياد أبو شقرا – جريدة الشرق الاوسط**
- **غزة بين الركام والوعود - طلعت إسماعيل – جريدة الشروق المصرية**
- **لبنان... حرب دائرة وتلكؤ قائم - سام منسى – جريدة الشرق الاوسط**
- **سلاح "الحزب": المشكلة مع اللّبنانيّين؟ - رضوان السيد - اساس ميديا**
- **خوف الممانعة من حرب التفاوض - رفيق خوري – جريدة نداء الوطن**

ملاحظة: المقالات والدراسات التي تنشر في "فرح" تعبّر عن آراء كاتبيها

- **ملح الأرض: بمناسبة مرور عامين على طوفان الأقصى وتداعياته المرعبة، ترامب يعلن :"أنا الأقدر على استخدام القوة لفرض السلام" - عباس خلف**

في 2021/11/7 ، فاجأت حركة حماس الفلسطينية من غزة العالم وإسرائيل بشنها حرب طوفان الأقصى التي أرعبت وجرحت وقتلت وأسرت آلاف الإسرائيليين. وفي اليوم التالي، ردت إسرائيل مدعومة من معظم دول العالم ومن الرأي العام العالمي بشنها حرب ترويع وتدمير وتجويع وتهجير على أهل غزة بحجة حقها في الدفاع على النفس. وبسرعة تحركت أذرع إيران في محور الممانعة بحروب إسناد لحماس في غزة. وهكذا غرقت منطقة الشرق الأوسط في سلسلة من الحروب شملت لبنان وسورية والعراق واليمن وهددت مصر والأردن ودول الخليج العربي بما فيها الدول المطبعة مع إسرائيل ووصلت إلى إيران ذاتها. وفي مطلع 2025 عاد الرئيس ترامب إلى السلطة في الولايات المتحدة وتعهد بدعم إسرائيل في حربها الشرق أوسطية بمختلف الوسائل والإمكانيات لضمان تفوقها وانتصارها. فوجد نتنياهو بعودة ترامب ضالته التي ستساعده في تحقيق تطلعات الصهيونية العالمية التلمودية التوراتية بإقامة دولة إسرائيل الكبرى من النيل إلى الفرات تحت أسم الشرق الأوسط الجديد تسيطر عليه إسرائيل العنصرية وتحميه وتدافع عنه بمختلف الوسائل الإدارة الأمريكية.

هذه كانت في المنطلق طموحات نتنياهو وترامب إلا أن الغطرسة الإسرائيلية والمزاجية الترامبية رغم فداحة الهمجية المستخدمة في الحروب التدميرية والإبادية لم توصل إلى النتائج المرجوة. فلا حماس استسلمت ولا إسرائيل حسمت وحققت الانتصار في أي من الحروب التي تشنها في المنطقة وما ارتكبته من فظائع وتجاوز ومجازر لا إنسانية بحق المدنيين قلب الرأي العام العالمي ضدها فانفجرت المظاهرات الشبابية في معظم العواصم والمدن الكبرى خاصة في الدول الأوروبية والولايات المتحدة ذاتها تطالب بوقف المجازر واعطاء الشعب الفلسطيني حقه المشروع في تقرير المصير والعيش بسلام في دولة فلسطينية مستقلة . هذه التحركات الشعبية حملت العديد من الدول الغربية خاصة ودول العالم عامة على الوقوف إلى الجانب الحقوق المشروع للشعب الفلسطيني وتوجيه الانتقادات الشديدة للحكومة الإسرائيلية والسياسة الأمريكية الداعمة لها وهذا النهج الجديد في العالم أزعج جدا حكومة إسرائيل المتطرفة وأحرج داعمها الرئيس ترامب ، فمن مؤتمر الدول العربية والإسلامية في الرياض وإلى مؤتمري نيويورك في حرم منظمة الأمم المتحدة بدعوة مشتركة فرنسية سعودية وما نتج عنهما من اعترافات هامة جديدة بالدولة الفلسطينية التي يجب أن تقام في فلسطين إلى جانب إسرائيل بموجب القرار الأممي 181 الصادر عام 1947.

هذه التطورات واجهت ترامب وحملته على شن حملات ضدها بلغت اوجها في خطاب ترامب الأخير أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فهاجم الدول المعترفة بالدولة الفلسطينية والأمم المتحدة العاجزة عن حل الأزمات في العالم متجاهلاً أن بلاده هي من يعطل تنفيذ القرارات الأممية وخاصة منها تلك التي تحمي إسرائيل من أي محاسبة على ارتكاباتها اللا إنسانية وبلغ الانزعاج أوجهه عندما فوجئ ناتنياهو عند بدء خطابه أمام الجمعية ذاتها بإخلاء معظم وفود الدول مقاعدهم في القاعة فبدا كأنه يخاطب نفسه أمام المرآة ، يتحدث عن بطولاته وانتصاراته على طريقةً دونكي شوت الشهيرة .

عند هذا الحد اضطر ناتنياهو أن يستنجد بترامب لإخراج إسرائيل من عزلتها العالمية ومن فشلها في تحرير وإعادة الرهائن من حماس في غزة لكل ما صبك ورغبة منه في تحقيق ما يصبو إليه في الحصول على جائزة نوبل للسلام طرح ترامب خطته الأخيرة لإنهاء الحرب في غزة وإعادة الرهائن إلى إسرائيل والانسحاب العسكري من غزة وإعادة إعمار غزة الجديدة التي يتوجب أن تكون منزوعة السلاح تديرها إدارة مشتركة فلسطينية عربية بإشراف لجنة دولية بإشرافه شخصيا أي وضعها تحت سيطرة انتداب دولي والوعد

بالعمل لإيجاد حل القضية الفلسطينية مستقبلا وتحقيق السلام الشامل في منطقة الشرق الأوسط والتطبيع مع إسرائيل .

استخدم ترامب سياسة الضغط على جميع من لهم علاقة في الأحداث الدامية في المنطقة وفرض عليهم قبولها والعمل على تنفيذها ونجح في مسعاه وتبدلت الأوضاع والمسارات .

وفي الثالث عشر من شهر تشرين الأول ٢٠٢٥ أراد ترامب دخول التاريخ كبطل للسلام بعد أن تأكد من نجاح خطته والمباشرة في تنفيذ مرحلتها الأولى التي تقضي بوقف القتال في غزة وتحرير الرهائن الإسرائيليين والانسحاب الجزئي من غزة وضغ المساعدات على اختلافها الى غزة المدمرة وإطلاق سراح حوالي ٢٠٠٠ سجين فلسطيني من السجون الإسرائيلية . تعمد ترامب اختنام هذه اللحظة التاريخية وقطف ثمارها فقرر زيارة المنطقة انطلاقاً من إسرائيل بالتزامن مع اطلاق رهائنها والمشاركة في احتفالاتها ودعم حليفه ورفع العزلة عنه وحمايته من المحاسبة القضائية والمطالبة بالعفو من ارتكاباته الإجرامية وفساده يلي ذلك انتقاله إلى شرم الشيخ في مصر لترؤس مؤتمر شرم الشيخ للسلام مع الرئيس المصري وحضور زعماء وقادة ٣١ دولة ومؤسسة ليدعو الجميع إلى الإنخراط في عملية تهدف إلى وقف الحروب في منطقة الشرق الأوسط وتحقيق السلام والازدهار لجميع دوله والتوقيع على وثيقةالضمانات لخطة السلام إلى جانب توقيع قادة مصر وقطر وتركيا بعد أن كان سبق لنتنياهو التوقيع عليها في واشنطن .

وختاماً وحتى نكون واقعيين في فهم صورة ما يحصل حالياً لابد من القول أن ما جرى حقق وقف القتال في غزة وحرب الإبادة وإنقاذ أهل غزة من المجاعة والتهجير وإعادة الإعمار. وهذا بالطبع عمل جليل ولكنه ليس حلاً نهائياً يعالج أسباب الحروب المتجددة منذ عقود تهدأ حيناً وتتجدد أحياناً أن الشفاء التام من هذا الوباء هو علاج أسبابه الجوهرية أي الاعتراف المتبادل بين دولتين فلسطين وأسرائيل اعترافاً حقيقياً له مرجعياته الدولية المعروفة منذ العام 1947 وفي غير ذلك عودة الوباء ولو بعد حين بعد انقضاء مفاعيل المسكنات والحلول الآنية

- **مع الاحداث: منطقة الشرق الأوسط ساحة مفتوحة للصراع على النفوذ والسيطرة ـ سعيد الغز**

إن ما تشهده منطقة الشرق الأوسط اليوم من نزاعات وحروب واحتلالات متضاربة لأهداف يتنازع أبطالها على النفوذ والسيطرة والاستغلال ليس طارئا بل هو متواصل عبر مختلف مراحل التاريخ. يتبدل الطامعون ويستمر التلاعب بمصائر شعوبها.

هذا التاريخ يخبرنا على سبيل المثال أن السلطنة العثمانية سيطرت على منطقة الشرق الأوسط منذ عام 1516 وتحكمت بمصائر شعوبها . باسم الإسلام وحمل سلاطينها لقب خليفة المسلمين. ودامت هذه السيطرة حتى نهاية الحرب العالمية الأولى 1914-1918. ويخبرنا التاريخ أيضا أنه خلال هذه الحرب التي انهارت فيها الإمبراطورية العثمانية برزت على مسرح الأحداث في الشرق الأوسط إمبراطوريتان استعماريتان بريطانيا وفرنسا . ويكشف لنا التاريخ أن هاتين الدولتين تقاسمتا سراً منذ عام 1916 النفوذ والسيطرة على هذه المنطقة..

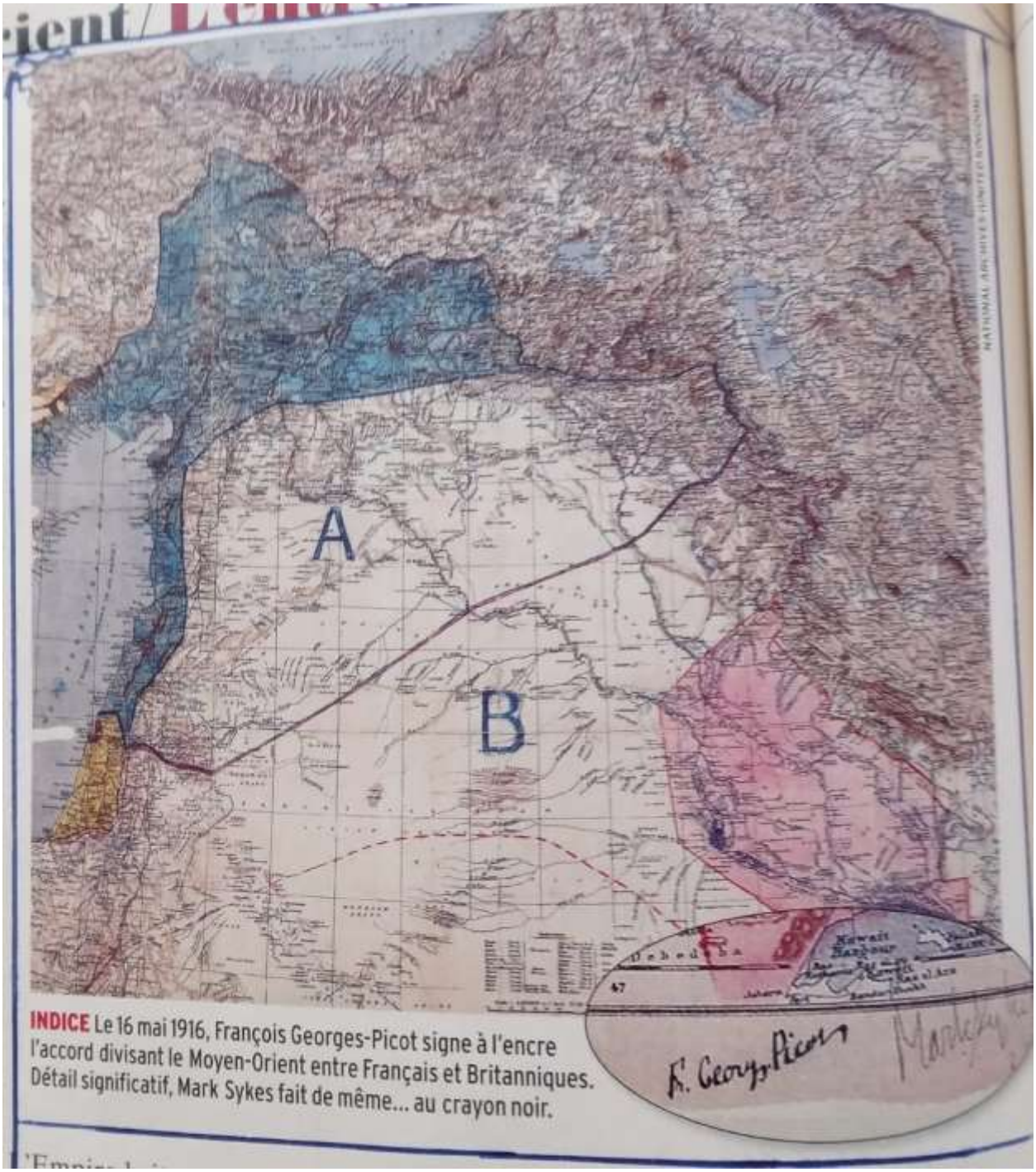

INDICE Le 16 mai 1916, François Georges-Picot signe à l'encre l'accord divisant le Moyen-Orient entre Français et Britanniques. Détail significatif, Mark Sykes fait de même... au crayon noir.

وفي عام 1917 رضخت الحكومة البريطانية لضغوط الحركة الصهيونية وأصدرت باسم وزير خارجيتها وعد بلفور في 1917/11/2 بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين هذا نصه "بالنيابة عن حكومة جلالة الملك يسرني أن أبلغكم بأن حكومة جلالته تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين وستبذل جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية مع البيان الحالي بأنه لن يؤتي بعمل من شأنه أن يغير الحقوق المدنية

والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة في فلسطين ولا الحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الأخرى"(المرجع جورج أنتونيوس كتاب يقذط العرب صفحة 394)

حرص مخططو سايكس بيكو ووعد بلفور على أن يتوزعوا نفوذهم وسيطرتهم عن المنطقة من خلال تقاسمها إلى دول بحدود جديدة تتجمع في كل منها التناقضات الدينية والمذهبية والعرقية ، يتعذر فيها قيام سلطات قادرة ومستقرة وجامعة لمكوناتها السكانية بهدف ابقائها ضعيفة ومفككة يسهل استغلالها والتلاعب بمصائر شعوبها.

وأبرز ما شاهدته المنطقة خلال فترة الانتدابات والحرب العالمية الثانية الدعم البريطاني خاصة وألأوروبي الأمريكي عامة هو تكتيف حركة الاستيطان اليهودي الأوروبي في فلسطين، ودعم تشكيل الميليشيات اليهودية وتسليحها والإسراع في الاعتراف بقيام دولة إسرائيل سنة 1947 رغم المذابح والتهجير الذي ارتكبته ميليشياتها بحق الفلسطينيين وحرمانهم من حقهم في تقرير المصير وإقامة دولتهم المستقلة في فلسطين بالتوازي مع إقامة الدولة الإسرائيلية كما قررت الأم المتحدة في القرار 181 .

الفشل العربي في حرب سنة 1948 كانت له تداعيات مصيرية في المنطقة ففي مواجهة المشروع العنصري الصهيوني الهادف إلى ترسيخ الدولة اليهودية على أرض فلسطين والسعي لإقامة إسرائيل الكبرى من النيل إلى الفرات ، واجهت شعوب المنطقة هذا الخطر الوجودي بمشاريع عاجزة تحت عناوين قومية عربية ودعوات دينية مذهبية وعرقية مقسمة فاستمر الفشل وتواصلت المغامرات بمصائر الشعوب . تراجع الحسّ القومي العربي لتبرز على الساحة مشاريع الإلغاء والتناحر والإبادة والاقتتال الداخلي المدعوم من قوى إقليمية ودولية ذات طموحات متباينة .

وهكذا وصلت الأمور إلى ما نشاهده اليوم على ساحة الشرق الأوسط من نزاعات قاتلة ومدمرة.

1. **المشروع العنصري الديني الصهيوني** هذا المشروع الذي تديره وترعاه الحركة الصهيونية وتتولى محاولات تنفيذه الحكومة العنصرية المتطرفة في إسرائيل بدعم شامل امريكي وعطف أوروبي بشنّ حروبه على سبع جبهات في المنطقة وحرب إبادة وتجويع وتدمير وتهجير على الشعب الفلسطيني غير عابىء بالقوانين والقرارات الدولية وبالحقوق الإنسانية

2. **مشروع الإسلام السياسي ذات الطابع السني** هذا المشروع الذي تقوده حركة الأخوان المسلمين والقاعدة وداعش وسواها من الحركات التكفيرية لا يتقبل المساكنة مع سائر المكونات السكانية ويحول الصراع مع إسرائيل إلى صراع ديني بدلا من أن يكون صراعا على الحقوق.

3. **مشروع الممانعة للمحور الشيعي الذي تقوده الجمهورية الإسلامية** في إيران ظهر هذا المشروع مع استلاء أنصار ولاية الفقيه على الحكم في إيران سنة 1979 ويسعى لإقامة محور شيعي ممانع من الدول التي يتواجد فيها شيعيون مثل العراق وسوريا ولبنان واليمن ودول الخليج العربي . لم يعترف بالحدود ولا بالدول ، بل عمل على تشكيل مليشيات تسلحها وتمولها وتدعمها يقودها ويستخدمها لتحقيق مشروع الهيمنة الإيرانية غامزاً من الفشل العربي ورافعا شعار تحرير القدس وإزالة إسرائيل ونصرة الشعب الفلسطيني ، وهو اليوم يواجه حربا من إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية

هذه المشاريع على اختلافها هي مشاريع صراعات مفتوحة على المجهول ولا يوصل أيّ منها إلى سلام حقيقي في المنطقة. وفي المقابل، برز مشروع مختلف سياسي ديبلومايسي تقوده السعودية باسم العرب والمسلمين وفرنسا باسم الاتحاد الأوروبي ، يطرح حلولاً على أساس الحقوق المشروعة للنزاعات المتواصلة التي تعاني منها المنطقة وتقضي بإنهاء حرب الإبادة الهمجية التي تمارسها إسرائيل في غزة والضفة الغربية وإقامة الدولة الفلسطينية استناداً للقرار الأممي رقم 181 الصادر في العام 1947 والذي لا يزال تنفيذه معطلاً ، ووقف الحروب العدوانية التي تشنها إسرائيل على الدول العربية المجاورة لها للوصول إلى سلام شامل وعادل في المنطقة بين إسرائيل والعالم العربي . هذا الطرح فرض نفسه على دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال شهر أيلول وأظهر عجزاً وفاشلاً كبيراً للإدارة الأمريكية والحكومة الإسرائيلية وأدى إلى دفع الرئيس ترامب لطرح خطته للسلام في غزة والشرق الأوسط لإنقاذ نفسه وإسرائيل وتغيير بوصلة الأحداث الأيام القادمة ستظهر أي مسار ستسلكه الأحداث

- **مقال سياسي: عن غزة: بعض المفاهيم وبعض التوقعات - العميد ناجي ملاعب**

رغم ما شهدته الحرب في غزّة من دمار وكوارث غير مسبوقة، فإنها لم تُحسم بالضربة القاضية لأيّ طرف. فلم يتحقّق نصرٌ حاسمٌ لا لإسرائيل ولا للفلسطينيين. والنصر يقاس من خلال ثلاثة عوامل: كسر إرادة أحد الأطراف واستسلامه، واحتلال أرض العدوّ، وتكبيده خسائر فادحة، والنتائج لا تفيد بتوافر هذه العوامل مجتمعةً أو معظمها على الأقلّ، بل يمكن القول إن ما تحقّق أن المقاومة صمدت ولم تهزم، لكنّها لم تنتصر، وإسرائيل فشلت في تحقيق أهدافها الكبرى، لكنها لم تنتصر، مع أنها ألحقت دمارًا كبيرًا وموتًا هائلًا.

في تفسير قناعات ومفاهيم مقاربة حرب غزة وما رافقها على الجبهات الأخرى وبالذات في الجنوب اللبناني، وعندما يوضع المرء في خانة قبول الهزيمة حتى ولو من باب التقييم والبحث، لن يكون أمامه من مناص سوى قبول كل ما يرد تحت عنوان المقاومة بلا جدل ولا نقاش، للهرب من هذه "التهمة." لكن مثل هذا الطرح الثنائي ليس مخطئا وحسب بل هو ربما يكون خطرا ايضا.

هنا يقتضي التوضيح، فالاعتراف بالهزيمة لا يعني بأي حال الاستسلام: فإسرائيل اعترفت بعد حرب 1973 بالهزيمة النسبية، ثم انطلقت من ذلك لإعادة بناء صرح عسكري أقوى مكّنها لاحقا من تحقيق انجازات كبرى. وكذا فعلت بعيد حرب 2006 حين اعترفت بالهزيمة (في مجال عدم تحقيق اهداف الحرب). وهذا افادها عبر دفعها الى تحويل حزب الله من تهديد أمني الى تهديد استراتيجي. ونتيجة هذا الاعتراف هي ما رأيناه في حرب 2023، والتي تكشف خلالها كم أفادت تل ابيب من اعترافها بهزيمتها النسبية في 2006

من المفيد وضع الأمور في نصابها في تصحيح جلجلة المفاهيم تمهيدا لاسراتيجيا مستقبلية، وفي مثل هذا الوضع الرمادي حول ما جرى خلال عامين من حرب تشرين، نتساءل: إلى أين تتّجه غزة الآن؟ نحو "أوسلو" ناقص أم زائد جديد، أم نحو فدرالية تتكوّن من قطاع غزّة، الذي يتمتّع ببعض المظاهر السيادية، ومعازل آهلة بالسكّان في الضفة، منفصلة بعضها عن بعض، ومن دون القدس، وبلا مظاهر سيادية، أم دولة فلسطينية حقيقية؟

الإرادة في مقابل القوة.. لكن كيف توقفت الحرب

لا مجال للمقارنة بين مقومات المقاومة الفلسطينية العسكرية مع أرقى التقنيات التي امتلكها جيش الاحتلال او زوّد بها. ولكن يجب الاعتراف ان هناك عدة عوامل أوقفت الحرب، فتوقّف الحرب لم يكن مصادفةً، بل نتيجة تفاعل عوامل أساسية، في مقدّمها الصمود الأسطوري للشعب الفلسطيني الذي لم يرفع الراية البيضاء رغم الكارثة، ولم ينتفض في وجه السلطة القائمة في القطاع، رغم بعض المظاهر الاحتجاجية، وأثبت أنه متمسّكٌ بوجوده في أرض وطنه وحقوقه ولا يُهزم بالقتل أو بالإبادة. والمقاومة المسلّحة التي واجهت آلة الحرب الإسرائيلية عامَين، وبقيت واقفةً على قدميها رغم الخسائر الهائلة التي لحقت بها، وأفشلت تحقيق أهداف الاحتلال، والدليل أنها تولّت الأمن والحفاظ على النظام العام بعد التوصّل إلى وقف إطلاق النار.

ولكنّ تداعيات ما جرى وارتداداته، وخصوصًا بعد الجرائم التي ارتكبتها القوات الإسرائيلية، وفي مقدمها الإبادة والتهجير والتجويع، وتجاوزت الانتقام وردّة الفعل على "طوفان الأقصى"، أدّت إلى إحياء القضية الفلسطينية وفرض مركزيتها عربيا مجددا، وتبنّي الرواية الفلسطينية من قطاعاتٍ واسعةٍ في امتداد الكرة الأرضية، وإلى جعل الاعتراف بالدولة الفلسطينية محلّ إجماع عالمي شبه جماعي.

أمّا إسرائيل، ففشلت في تحقيق أهدافها: تحرير الأسرى بالقوة، والقضاء على "حماس"، وتهجير الفلسطينيين من وطنهم (الهدف الرئيس)، واحتلال قطاع غزّة واستيطانه وضمّ الضفة الغربية، رغم أنها ألحقت الدمار في قطاع غزّة، الذي قدّم ربع مليون شهيد وجريح ومفقود. بل كشفت الحرب هشاشتها الداخلية، وأضعفت أسطورة "الجيش الذي لا يُقهر"، من دون أن يعني ذلك أن دولة الاحتلال انهارت أو على وشك الانهيار، لكنّ بقاءها تحت سيطرة المشروع الصهيوني الاستعماري التوسّعي الذي يؤمن بالحروب، ومنطق أن ما لا تحقّقه القوة يحقّقه مزيد من القوة، سيؤدّيان في المستقبل إلى زوالها، خصوصًا أنها ظهرت تابعة للولايات المتحدة، ومعتمدة عليها، ومن دونها ستهزم شرّ هزيمة، وسينعكس هذا لاحقًا على دورها ومكانتها وأهميتها في المشروع الأميركي في المنطقة.

كما فشلت تل أبيب في تحقيق "كيّ الوعي" الفلسطيني، إذ رغم الموت والدمار، تكرّست قناعة واسعة بأن إسرائيل يمكن هزيمتها بالإرادة والإعداد والتنظيم. وعلى المستوى الدولي، مُنيت إسرائيل بخسارةٍ أخلاقية كبرى، بعدما ظهرت أمام العالم دولةً مارقةً تمارس الإبادة والتطهير العرقي، وتحوّلت رمزًا للعنصرية والعنف الاستعماري، بينما باتت فلسطين راية الحرية في العالم كلّه.

السلام كسلعة تجارية في مفهوم الترامبية

ما زالت الشكوك تحوم حول خطة ترامب للسلام، هل ستصمد أم ستنهار؟ أهي خطة حقيقية لسلام فعلي وعادل؟ أم هي محاولة إضافية لتحويل الاحتلال إلى استعمار؟ وما بين هذا وذاك، يتجلّى أمامنا سؤال التدويل وسياقاته ما بين المواقف والأهداف. في هذا الصدد، جدير بنا التمييز بين مطلب التدويل الباحث عن العدالة، ومحاولة استدعاء شكل جديد من أشكال الوصاية كواقع لفرض السيطرة والتحكّم، لتتبدّل مقولة التدويل بهذا المعنى، من موقعها كفضاء لتحصيل الحقوق، إلى وسيلة لإعادة ترسيم شكل الهيمنة بأدوات مختلفة.

فبعيدًا عن تعريف التدويل كمصطلح ومفهوم، وهو تعريف مشروح على نطاق واسع في الفضاء الإلكتروني، لعلّ أخطر ما في الخطة "الترامبية" لا يكمن فيما تقترحه من حلول إجرائية آنية كوقف الحرب أو الإغاثة، بل فيما تُخفيه من نزعة لإعادة تعريف مفاهيم السيادة والحرية ذاتها؛ حيث يبني الرئيس الأميركي سياساته على أطروحات تجارية، تعمل بالضرورة على نقل الصراع من الحقل السياسي إلى السوق، ومن ميدان الحقوق إلى منطق الصفقات، ليبدو "السلام" نفسه سلعة قابلة للتسعير، لا قيمة حقوقية وإنسانية. ما يعني أننا إزاء إعادة إنتاج الاحتلال بآليات أكثر نعومة، ولكنها أشدّ فاعلية، قائمة على ضبط المجال القانوني بدلًا من إعادة النظر في الأصول القانونية لهذا الصراع.

بهذا المعنى، ربما يصبح التدويل مدخلًا لإعادة تعريف القضية الفلسطينية، عبر إعادة ترسيم الجغرافيا السياسة والديمغرافيا، ومن ثم إعادة هندسة الإقليم برمّته، لا لتعديل موازين القوى، بل لترسيخ واقع الهيمنة "الإسرائيلية" باسم الشرعية الدولية. فإنّ واشنطن، التي فشلت في إدارة الصراع الروسي/الأوروبي، تبحث اليوم عن استعادة دورها في الشرق الأوسط، مستندةً إلى "خطة سلام" يُمكنها أن تشكّل غطاء لإعادة تموضع مشاريعها التي تجمع بين الاقتصاد والأمن، وبين التطبيع والضبط، بوصفه الشكل الجديد للسيطرة الناعمة بعد تآكل أدوات الردع الصلبة.

وجهة نظر فلسطينية لمتطلبات المستقبل

في نظرة على متطلبات المرحلة المقبلة في الواقع الفلسطيني يرى الباحث الدكتور هاني المصري "ان الدولة والاستقلال الحقيقي، هما ممكنان بتوفر ثلاثة شروط أساسية. وحدة وطنية فلسطينية في إطار المؤسّسات الشرعية الجامعة، أو على الأقلّ الاتفاق في البداية على إدارة توافقية واحدة مع تعدّدية فكرية وسياسية وحزبية بعيدًا من الهيمنة والإقصاء، إلى حين إجراء انتخابات حرّة ونزيهة، تُحترم نتائجها، ويختار فيها الشعب الفلسطيني طبيعة مشروعه السياسي في المرحلة الجديدة ومن يمثله. ويجب توافر رؤية سياسية واقعية وثورية، تسعى إلى تغيير الواقع، على أساس القناعة بأن فلسطين في مرحلة دفاع استراتيجي، والاتفاق على هدف وطني مباشر قابل للتحقيق، مثل الحفاظ على القضية حيّة، وتستند إلى شكل نضالي مناسب للهدف الوطني (حماية القضية والشعب والاستقلال)، أي المقاومة الشعبية السلمية، وإبراز أهمية إنجاز الحقوق والمقاطعة والعقوبات والمساءلة القانونية لإسرائيل، مع الاحتفاظ بحقّ المقاومة، بجميع أشكالها.

ومن دون تقزيم القضية باحتلال عام 1967، بل ينبغي العمل لإنجاز سلام مستدام من خلال تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقّه بتقرير مصيره، وحلّ قضية اللاجئين، حلًّا عادلًا يتضمّن حقّ العودة

والتعويض. وأخيرًا يجب أن يوجد ضغط دولي وإقليمي متواصل يربط إعادة الإعمار والتمويل بإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية على حدود 1967، وعاصمتها القدس.

ويخلص الكاتب الفلسطيني الى ان التجربة أثبتت أن المقاومة بلا هدف سياسي جامع وقابل للتحقيق مغامرة، وأن السياسة بلا مقاومة خضوع. وما بين المغامرة والخضوع هناك طريق ثالث، الواقعية الوطنية الثورية، أن نواجه الواقع من أجل تغييره، فإسرائيل، الصغيرة والعاجزة عن تحقيق النصر العسكري الحاسم على غزّة الصغيرة المحاصرة، لا يمكنها قيادة المنطقة، ما يضع مشروع إدارة الرئيس ترامب على طريق الفشل، ويمكن أن تتولّد مستقبلاً فرصة فلسطينية جديدة لإفشاله، بشرط أن تجدّد الحركة الوطنية الفلسطينية نفسها لصالح شعبها، وليس إصلاحًا يستجيب لشروط معادية تريدها أن تقبل السردية الصهيونية، أو أن تولد حركة وطنية جديدة، فتمتلك القيادة الفلسطينية مشروعًا موحّدًا، وسعيًا وحكمة وجرأة سياسية، تستثمر المتغيّرات الإقليمية والعالمية بدل الارتهان لها.

ما بين الاعتراف بالهزيمة وادعاء النصر

عندما يوضع المرء في خانة قبول الهزيمة حتى ولو من باب التقييم والبحث، لن يكون أمامه من مناص سوى قبول كل ما يرد تحت عنوان المقاومة بلا جدل ولا نقاش، للهرب من هذه "التهمة." بيد أننا نعتقد ان مثل هذا الطرح الثنائي ليس مخطئا وحسب بل هو ربما يكون خطرا ايضا.

مشكلة ثنائية " المقاومة والهزيمة" انها تُسقط بالضربة القاضية اي تفكير نقدي: فلا أبحاث معمقة حول المضاعفات الهائلة للعناصر التكنولوجية الجديدة التي ادخلتها اسرائيل الى المجابهة، والتي كرّست واقعا وفعلا نمط الحرب الهجينة السيبرانية - التقليدية الجديدة، والتي نرى الآن مفاعيلها الضخمة في حرب أوكرانيا وقبلها في حرب اذربيجان – أرمينيا؛ لا بل رأينا مضاعفاتها ايضا في الحرب الجوية - الاستخبارية (المعتمدة على السيبرانية) في الهجوم الاسرائيلي على طهران.

ونتساءل هنا، كم عدد الدراسات التي صدرت في لبنان او في المنطقة للتدقيق في هذا التطور الذي سيغيّر بشكل راديكالي مفهوم الحرب ومعها مفهوم المقاومة العسكرية المستندة الى حرب الغوار (اضرب واختبىء)، خاصة وان هذا الانقلاب يترافق مع التدمير الشامل والابادة العرقية للبحيرة التي تسبح فيها سمكة المقاومة وهي بيئتها الشعبية. كما حدث على نحو مطلق في غزة ونسبيا في جنوب لبنان والضاحية؟

وكذلك فالمشكلة الفكرية الرئيس الأخرى في ثنائية المقاومة الهزيمة، هي انها تقفز سواء عن وعي او لاوعي الى القناعة بأن ما جرى هو في الواقع انتصار. ونحن هنا لا نتحدث عن الأساطير الدينية المتفشية الآن في صفوف بيئة المقاومة حول دخول الملائكة في الحرب (أحد المشايخ قال ان الله نفسه يشارك في الحرب)، بل حتى ما ورد في مقالات منظري المقاومة أعلاه حول انتصار المقاومة في الجنوب وغزة.

حزب الله والخروج من الدور الإقليمي

في سردية تاريخية قريبة، ثمة سؤال في غاية الاهمية والخطورة يجب ان يطرح هنا والآن: مقاومة حزب الله طيلة العقود الثلاثة الماضية كانت إقليمية الى حد كلي تقريبا: فهو تدخّل بقوة من أسف في الحروب

الاهلية في سورية والعراق واليمن، ولعبت صواريخه دورا في توازن القوى بين إيران واسرائيل الى جانب توازن الردع في الجنوب وغزة، لكن، هل هذا الدور الاقليمي الكبير لا زال قائما الآن؟

يجيب الكاتب الدكتور سعد محيو على هذا التساؤل بالقول: إذا ما كان الرد بالنفي، (وهكذا يفترض ان يكون) فيجب ان يعاد النظر بمقولة المقاومة لدى حزب الله ومعناها. بكلمات اوضح، يجب ان تكون مقاومة الحزب من الان فصاعدا مقاومة وطنية من الفها إلى الياء. وحين يفعل ذلك، سيضرب عصفورين بحجر واحد: أولها التلاقي في منتصف الطريق مع الدولة اللبنانية بما تمثله من كل اطياف وطوائف الوطن، وثانيها وأهمها سحب الطائفة اللبنانية الشيعية من فوهة مدفع الصراع الراهن بما يؤدي الى تحويله (الصراع) الى معركة وطنية شاملة.

ويبدو وفق معلومات ليست بالخفية ان حزب الله نفسه يعيد النظر الان في تركيبته التنظيمية - العسكرية استنادا الى نتائج حرب 2023، باتجاه هيكلية تقترب من التنظيمات الشعبية الوطنية وتبتعد عن منظور الجيش النظامي. وسيكون مفيدا ان تترافق خطوات حزب الله هذه مع دراسات فكرية معمقة تبتعد عن سردية الانتصار وتقارب مفهوم المقاومة على نحو جديد يجب ان يتقاطع مع توجه شعوب العالم برمتها إلى بناء مقاومة عالمية شاملة لأعتى ديكتاتورية بيولوجية- تكنولوجية دولية في التاريخ تعمل العولمة النيو-ليبرالية الان على إقامتها بعنف مطلق.

في الخلاصة

في المنظور الجيوسياسي، كل الأمور مرهونة بموقف الإدارة الأميركية؛ تحاول واشنطن إعادة تبوء الموقع الأول في العالم – لا سيما في المشرق - والذي بدأت تفقده أمام صعود المارد الصيني وتحديات دول البريكس، وما نتج من تفلت أنظمة تعتبرها واشنطن حليفة، من الهيمنة الأميركية والاتجاه شرقا، ومد تلك الادارة البساط أمام إسرائيل لتفعل ما تشاء وآخرها الغارة على قلب الدوحة، والأهم من كل ذلك صمود النظام في ايران وفشل الاستهدافات الإسرائيلية والاميركية العسكرية، في مقابل احتضان موسكو وبكين لطهران، ومد النفوذ المعادي لواشنطن الى فنزيلا: كل ذلك سوف يرغم الإدارة الأميركية بالقول لإسرائيل "كفى" وصب الاهتمام لإنجاح وقف النار في غزة لكن من دون القبول بدولة فلسطينية.

- **مقال اقتصادي: "مسيرة" الطاقة بين التوترات الجيوسياسية ورهانات الذكاء الاصطناعي - وليد خدوري**

مرحلتان زمنيتان استعرضهما تقرير «بريتيش بتروليوم» السنوي لدراسات اقتصاد الطاقة لعام 2050؛ الأولى تناولت تطورات الطاقة منذ بداية هذا العقد الذي صادف أيضاً انحسار «كوفيد-19» حتى عام 2025 الحالي؛ والثانية التوقعات المحتملة لقطاع الطاقة عموماً حتى منتصف القرن.

لقد شملت الدراسة ما أصبح يعرف بـ«المرحلة الانتقالية» إلى عام 2050، حيث جرى التركيز على التحولات المتوقعة في الطاقات الهيدروكربونية والمستدامة والهجينة. وبحث التقرير، تحديداً، في هذه المرحلة، التحولات الأساسية المتوقعة في الطلب على النفط، والزيادة العالية المستمرة لكهربة نظام الطاقة العالمي، بالإضافة إلى الآثار المترتبة على تطور الذكاء الاصطناعي وانعكاساته على نظام الطاقة العالمي، أكان ذلك في مساندة الذكاء الاصطناعي لبحوث الطاقة، أو متطلباته من إمدادات كهربائية ضخمة لتشغيل مراكز الأبحاث التابعة للذكاء الاصطناعي.

تبنى التقرير تعبير «المسيرة» لمرحلة تحول الطاقة إلى 2050، نظراً لتعدد العوامل ومتغيراتها: مدى التطور التكنولوجي في تطوير الطاقات المستدامة، أو تأثير الأوضاع الجيوسياسية المضطربة على العرض والطلب للطاقة.

تكمن الأهمية الرئيسية للدراسة المستقبلية في محاولة الإلمام بمسيرة الطاقة المستقبلية في مرحلة تحول دقيقة من نظام الطاقات الهيدروكربونية، إلى الطاقات المستدامة التي لا تزال في مرحلة تقنية متغيرة، فالطاقات الهجينة.

ويشير التقرير إلى أن العالم اليوم يستهلك أعداداً مزدادة من الطاقات بأنواعها المتعددة والمختلفة؛ إذ تستمر زيادة الطلب العالمي على الطاقة الهيدروكربونية لترتفع سنوياً بنحو 1 في المائة ما بين 2019 و2025. كما نلاحظ في الوقت نفسه، تحسن ترشيد استهلاك الطاقة بنحو 15 في المائة سنوياً خلال الفترة ما بين 2019 و2024، مقارنة بنحو 2 في المائة خلال الأعوام العشرة السابقة للمدة سابقة الذكر.

وفيما يتعلق بالانبعاثات، الكربونية، فهي مستمرة في الارتفاع بزيادة سنوية معدلها 0.6 في المائة خلال الأعوام من 2019 إلى 2024؛ وهو الأمر الذي لا يساعد في تلبية التوقعات العلمية حول إمكانية تصفير الانبعاثات بحلول 2050، في حال استمرار هذه المعدلات الانبعاثية.

كما يلاحظ التقرير زيادة عالية غير عادية في تشنج العلاقات الجيوسياسية العالمية والنزاعات في الآونة الأخيرة؛ منها الحروب في أوكرانيا والشرق الأوسط، هذا بالإضافة إلى زيادة استعمال الحظر التجاري ورفع قيمة الضرائب الجمركية، الأمر الذي يزيد من أسعار سلع الطاقة العالمية.

وقد أدت أيضاً زيادة تدهور الأوضاع الجيوسياسية، كما زيادة سياسات الحظر التجاري، إلى إعطاء أهمية وأولوية عالية للأمن الطاقوي في بعض الدول، الأمر الذي يترك آثاراً متعددة على اقتصاد الطاقة؛ ومنها إعطاء أولوية للاعتماد على الطاقة المنتجة محلياً، وزيادة الاعتماد على سلاسل الإمدادات المحلية، بدلاً من السلاسل الدولية.

يتوقع التقرير أيضاً أن يترك تدهور التطورات الجيوسياسية والاقتصادية الأمنية آثاراً متعددة، بالذات في الدول التي لديها الإمكانات الواسعة لإنتاج إمدادات طاقة داخلية واسعة النطاق، مما سيدفعها إلى الإنتاج والاعتماد على موارد الطاقة الداخلية، بدلاً من استيراد الطاقة؛ إذ إن هذا الأمر، سيؤدي إلى زيادة الفروقات ما بين الدول المستوردة والمصدرة.

ستلجأ في هذه الحال الدول المستوردة للطاقة إلى زيادة سرعة تشييدها الطاقة الكهربائية المحلية، الأمر الذي سيعني تقليص استيراد هذه الدول من موارد الطاقة الأحفورية ذات الانبعاثات.

في الوقت نفسه، شهد ارتفاع الطلب على النفط منذ عام 2019، ارتفاعاً سنوياً معدله 600 ألف برميل يومياً. يعود السبب في هذه الزيادة إلى ارتفاع معدلات الاستهلاك في الدول ذات الاقتصادات النامية، بالذات الصين، التي بلغت حصتها نحو نصف الزيادة العالمية للطلب على النفط.

يؤكد تقرير «بريتيش بتروليوم» أنه من المهم في دراسة المرحلة المستقبلية لعام 2050، الأخذ في الاعتبار أهمية بعض العوامل الخارجية التي تؤثر على التوقعات، بالذات الصراعات الجيوسياسية والنزاعات المسلحة؛ إذ إن هذه العوامل تترك آثاراً سلبية على إمكانية التوصل إلى نظام الطاقة المتوقع بحلول منتصف القرن، ونظراً كذلك إلى مدى إمكانية تحقيق اختراقات علمية لتوسيع رقعة استعمال الطاقات المستدامة بحلول 2050. ويشير إلى توسع ضخم جداً في مراكز المعلومات نتيجة بروز الذكاء الاصطناعي. فالتوسع

في استعمال الذكاء الاصطناعي سيعني نشوء طلب جديد وضخم للطاقة، لتزويد مراكز المعلومات بالطاقة الكهربائية.

دراسات وتحليلات:

- **التحديات القانونية والسياسية أمام الاعتراف بفلسطين - مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية - د. إبراهيم سيف منشاوي**

يمثل الاعتراف بالدولة الفلسطينية خطوة قانونية وسياسية بالغة الأهمية، إذ يعد في جوهره إقرارًا بشرعية الوجود الفلسطيني كدولة قائمة ومستقلة. فالاعتراف ليس مجرد إجراء دبلوماسي، بل هو إجراء قانوني يترجم القبول الدولي بتمتع فلسطين بمقومات الدولة وفق قواعد القانون الدولي العام، وخاصة اتفاقية مونتفيديو لعام 1933، والتي تتطلب وجود إقليم محدد، وسكان دائمين، وحكومة فعالة، والقدرة على الدخول في علاقات مع الدول الأخرى. ومن ثم، فإن تراكم هذه الاعترافات يعكس إدراكًا متزايدًا من الجماعة الدولية بأن الدولة الفلسطينية كيان يستوفي الأركان الموضوعية لقيام الدولة.

ويستند الاعتراف بالدولة الفلسطينية في القانون الدولي إلى عدد من المواثيق والقرارات القانونية الدولية الراسخة، منها ميثاق الأمم المتحدة الذي نص في المادتين 1(2)، (55)، على حق الشعوب في تقرير مصيرها، ذلك الحق الذي يعد قاعدة من قواعد القانون الدولي العرفي الآمرة، وبمقتضاه يحق للشعوب تحديد وضعها السياسي بحرية تامة ودون تدخل خارجي، بما في ذلك الحق في إقامة دولة مستقلة. وقد أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة – غير مرة- على هذا الحق للشعب الفلسطيني، لا سيما في قرارها رقم 3236 (1974) الذي اعترف بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، بما في ذلك الحق في تقرير المصير والاستقلال والسيادة الوطنية. كذلك، شددت محكمة العدل الدولية على هذا الحق في فتواها بشأن مدى مشروعية بناء الجدار العازل في الأراضي الفلسطينية لعام 2004، وفتواها بشأن الآثار القانونية الناشئة عن ممارسات وسياسات إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية 2024.

الجمعية العامة للأمم المتحدة ودعم الاعتراف بالدولة الفلسطينية

لا يخفى أن الاعتراف بالدولة الفلسطينية في القانون الدولي يستند إلى عدد من المواثيق والقرارات القانونية الدولية الراسخة، منها ميثاق الأمم المتحدة الذي نص في المادتين 1(2)، (55)، على حق الشعوب في تقرير مصيرها. كما يستند الأساس القانوني للاعتراف بفلسطين إلى العديد من القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة، خاصة قرار الجمعية العامة رقم 181 لعام 1947، المعروف بقرار التقسيم، إذ يمثل نقطة انطلاق تاريخية وقانونية لإقامة دولتين في فلسطين، وقرار الجمعية العامة رقم 19/67 لعام 2012 بمنح فلسطين صفة "دولة مراقب غير عضو" في الأمم المتحدة، والذي يمثل اعترافًا ضمنيًا بمكانتها ككيان دولي. وكذلك، القرار (دإط23/10) الذي اعتمدته للجمعية العامة في 10 مايو 2024، بأغلبية (143) صوتًا، وقد طالبت بموجبه بضرورة دعم طلب فلسطين للحصول على عضوية كاملة بالأمم المتحدة، وأوصت مجلس الأمن بإعادة النظر في هذا الطلب. وقد تضمنت وثيقة القرار مُرفقًا يحدد طرق إعمال الحقوق والامتيازات الإضافية المتعلقة بمشاركة دولة فلسطين، اعتبارًا من الدورة التاسعة والسبعين للجمعية العامة، من بينها:

-الحق في الجلوس بين الدول الأعضاء حسب الترتيب الأبجدي.

-حق التسجيل في قائمة المتحدثين في إطار بنود جدول الأعمال، غير البنود المتعلقة بقضيتي فلسطين والشرق الأوسط.

-الحق في الإدلاء ببيانات باسم مجموعة ما، بما في ذلك إلى جانب ممثلي المجموعات الرئيسية.

-الحق في تقديم، والمشاركة في تقديم، مقترحات وتعديلات وعرضها، بما في ذلك باسم مجموعة ما.

-الحق في تقديم تعديلات للتصويت باسم الدول الأعضاء في مجموعة ما.

-حق الرد فيما يتعلق بمواقف مجموعة ما.

علاوة على ذلك، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة إعلان نيويورك بشأن تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية وحل الدولتين في 12 سبتمبر 2025، وهو ما شكل محطة هامة في مسار القضية

الفلسطينية، إذ جاء ليعيد التأكيد على أن الجماعة الدولية لا تزال ترى في حل الدولتين الإطار الأكثر مشروعية وعدالة لإنهاء الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي. فلقد كشف هذا الإعلان الذي صوتت عليه الجمعية العامة بأغلبية ساحقة، عن اتساع دائرة الاعتراف بالحقوق الفلسطينية، وكشف- كذلك- عن الموقف الدولي الرافض لاستمرار الاحتلال والتوسع الاستيطاني، الذي بات يشكل تهديدًا للأمن والاستقرار الإقليمي والدولي على حد سواء. ومما هو جدير بالملاحظة، أن هذا الإعلان كان نتاجًا للمؤتمر الدولي رفيع المستوى الذي عُقد في المقر الرئيسي للأمم المتحدة بنيويورك برئاسة مشتركة من المملكة العربية السعودية وفرنسا في يوليو 2025، حول "التسوية السلمية لقضية فلسطين وتطبيق حل الدولتين"، وقد تضمن أبعادًا عملية واضحة؛ فقد دعا إلى وقف الحرب في غزة، ونقل إدارة القطاع إلى السلطة الفلسطينية، وتفعيل حل الدولتين لتحقيق السلام والاستقرار والتكامل الإقليمي من أجل مصلحة كل شعوب المنطقة، وتوحيد قطاع غزة مع الضفة الغربية، وإنشاء لجنة إدارية تعمل في غزة تحت مظلة السلطة الفلسطينية لفترة مؤقتة وقصيرة. والحق، إن هذا الطرح يمنح الفلسطينيين مظلة حماية جديدة على المستوى الدولي، ويقطع الطريق على أي محاولات لفرض حلول بديلة مثل التهجير أو الإدارة العسكرية المباشرة، مما يرسخ بدوره مبدأ ضرورة بقاء الفلسطينيين على أرضهم مع تمتعهم بحقوقهم غير القابلة للتصرف. ذلك أنه حظر بصورة قاطعة لا لبس فيها، مسألة الإبعاد أو التهجير القسري والاستيطان بوصفهما يمثلان انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي. وهذا بطبيعة الحال، يعزز حجج الجانب الفلسطيني في تحريك دعاوى أمام محكمة العدل الدولية أو المحكمة الجنائية الدولية إذا توافرت الشروط اللازمة لذلك، ويشكل هذا بعدًا وقائيًا ضد أي محاولات لتبرير سياسات الاحتلال.

ومن ناحية أخرى، يعيد الإعلان التأكيد على التزامات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بوجوب احترام وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية السابقة ذات الصلة بفلسطين. وهذا يعني، من بين جملة أمور، أن أي دولة تدعم الاحتلال أو تغطي على انتهاكاته قد تصبح عرضة للانتقاد أو حتى الملاحقة القضائية، مما يشكل أداة ضغط قانونية ودبلوماسية يمكن استثمارها لوقف السياسات الإسرائيلية المخالفة للقانون الدولي. إلى جانب ذلك، يحمل الإعلان أهمية خاصة من الناحية الإنسانية، إذ شدد على ضرورة حماية المدنيين الفلسطينيين في غزة، ووقف العمليات العسكرية التي تسببت في خسائر بشرية كارثية بسبب سياسات الحصار والتجويع. ودعم الاستجابة الإنسانية التي تقودها الأمم المتحدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة وضمان إيصال المساعدات بشكل يتلاءم مع القانون الدولي الإنساني، مع ضمان تقيد إسرائيل بالتزاماتها القانونية في هذا الإطار بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، والتي على رأسها السماح بوصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل وبدون أي تمييز.

أضف إلى ذلك، أن هذا الإعلان يكتسب أهمية قصوى لأنه يعزز الموقف العربي الرافض للتوطين أو التهجير، من خلال وجود سند أممي واضح يمنع أي محاولات لفرض حلول تتعارض مع الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني. علاوة على أن الإعلان يفتح الباب أمام إمكانية توسيع التعاون الإقليمي لإحياء مبادرة

السلام العربية، وتعزيز دور مصر كوسيط مركزي في هذه القضية. فهو يمنح القاهرة فرصة لتوظيف ثقلها الدبلوماسي في بناء تحالفات مع القوى الدولية والإقليمية من أجل تحويل هذا الإعلان إلى خطوات عملية، سواء عبر إعادة إعمار غزة أو من خلال الضغط لإحياء المفاوضات على أسس عادلة. ثم إن الإعلان يعيد التأكيد على مكانة الأمم المتحدة كمنصة شرعية للدفاع عن حقوق الشعوب. ورغم أن قرارات الجمعية العامة هي عبارة عن توصيات ليست ملزمة، إلا أن قوة الإجماع الذي تحقق يمنحها قيمة سياسية كبيرة تجعل من الصعب تجاهلها. وهذا يشكل اختبارًا حقيقيًا لمصداقية النظام الدولي وقدرته على فرض احترام القانون والعدالة. كذلك، قد يدفع الإعلان العديد من الدول الغربية المترددة إلى الاعتراف الرسمي بدولة فلسطين، لا سيما في ظل تصاعد الضغوط الشعبية في أوروبا وأمريكا اللاتينية. وهذا من شأنه أن يخلق زخمًا دبلوماسيًا جديدًا، ويزيد من عزلة إسرائيل سياسيًا، ويمنح الفلسطينيين فرصًا أكبر للحصول على عضوية كاملة في الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية. وليس أدل على ذلك، من قيام كل من فرنسا، وبريطانيا، وأستراليا، وكندا، بالاعتراف رسميًا بالدولة الفلسطينية. والحق أن أي اعتراف جديد بفلسطين سوف يزيد من الشرعية الدولية لقيام دولة فلسطينية مستقلة، وسوف يقف حائلًا أمام أي محاولات للتهجير القسري أو حتى الطوعي.

التحديات

أدت موجة الاعتراف الدولي بفلسطين إلى تصاعد الحديث عن الخطوات العملية اللازمة لكي تصبح دولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة، فلا يخفى أن فلسطين كانت قد حصلت على صفة دولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة في عام 2012، إلا أن العضوية الكاملة تستلزم توافر مجموعة من الشروط الموضوعية والإجرائية على حد سواء. فأما الشروط الموضوعية فقد نصت عليها المادة الرابعة من ميثاق الأمم المتحدة، وهي: أن تكون الوحدة طالبة العضوية دولة، وأن تكون محبة للسلام، وأن تقبل الالتزامات الواردة في الميثاق، وأن تكون قادرة على تنفيذ تلك الالتزامات. أما الشروط الإجرائية فتتحدد في:

-1أن تقوم الوحدة طالبة العضوية بتقديم طلب رسمي للأمين العام، الذي يقوم بدوره بفحصه للتأكد من توافر الشروط الموضوعية؛

-2رفع الطلب إلى مجلس الأمن الدولي الذي يتعين أن يصوت عليه بالأغلبية الموصوفة (عدم اعتراض دولة من الدولة دائمة العضوية التي تملك حق الفيتو)؛

-3صدور توصية من مجلس الأمن بالأغلبية المطلوبة ورفع التوصية للجمعية العامة التي تصوت عليها بأغلبية الثلين.

وبذا، يتضح أن العائق الأكبر أمام العضوية التامة للدولة الفلسطينية يتمثل في استخدام أحد الأعضاء الدائمين للفيتو في مجلس الأمن مما يحول دون صدور التوصية اللازمة. غير أنه يمكن للدول الداعمة للقضية الفلسطينية في هذه الحالة أن تلجأ إلى الآليات التي تملكها الجمعية العامة مثل "قرار الاتحاد من أجل السلام" الذي قد يسمح بتجاوز عرقلة مجلس الأمن عبر حشد توصيات ملزمة سياسيًا ومؤثرة في بعض الأحيان. كما أن الحشد الإقليمي والثنائي يمكن أن يُحول الفيتو إلى عبء سياسي على الدولة التي استخدمته. كما يعد قيام الجمعية العامة للأمم المتحدة بطلب رأي استشاري من محكمة العدل الدولية وسيلة فعالة أخرى لتعزيز الشرعية القانونية الدولية، بما يجعل عجز مجلس الأمن غير كافٍ لوقف مسار التنفيذ في هذه الحالة.

على صعيد آخر، فإن فكرة حل الدولتين قد تواجه معوقات جوهرية على الصعيد الفلسطيني. إذ ما زال الانقسام بين السلطة الفلسطينية وحركة حماس عقبة أساسية تحول دون بلورة موقف تفاوضي موحد أو تشكيل حكومة واحدة قادرة على تنفيذ أي اتفاق سياسي. وفي المقابل، تواصل إسرائيل سياسة التوسع الاستيطاني وفرض الحقائق على الأرض في الضفة الغربية والقدس الشرقية، وهو ما يقوض الأساس الجغرافي والسكاني لإقامة دولة فلسطينية مستقلة قابلة للحياة.

والحق أن هذه التحديات يمكن التقليل من آثارها من خلال اتخاذ عدد من الخطوات الملموسة، منها على سبيل المثال لا الحصر: قيام الدول الداعمة لفلسطين بممارسة الضغط على إسرائيل من خلال الهيئات الدولية أو عبر فرض جزاءات بصورة انفرادية أو جماعية، كوسيلة لإجبارها على إعادة النظر في سياساتها الخاصة بالقضية الفلسطينية. هذا وقد بدأت بعض الدول في تبني هذا الإجراء بالفعل مثل بعض دول الجنوب العالمي كبوليفيا، وكولومبيا، وإندونيسيا، وماليزيا، وناميبيا، وجنوب أفريقيا، التي وقعت على بيان ختامي صادر عن مؤتمر مجموعة لاهاي لدعم فلسطين في يوليو 2025، فرضت بموجبه تدابير عليها منها وقف تصدير الأسلحة، ومنع السفن المحملة بالأسلحة من المرور عبر موانئها، إلى جانب تعليق بعض الدول الأوروبية توريد الأسلحة، أو تراخيص التصدير لإسرائيل، ومن بين هذه الدول فرنسا، وإسبانيا، والمملكة المتحدة. ومن الخطوات التي قد تكون حاسمة كذلك، تفعيل مقترح فرنسا الذي تقدمت به يوم 22 سبتمبر 2025، لإنشاء قوة دولية لتحقيق الاستقرار في غزة تحل محل الجيش الإسرائيلي، وتعمل على نزع سلاح حماس تدريجيًا بعد وقف القتال وإنتهاء الحرب، فلا شك أن هذا المقترح الهام يعد تطبيقًا مباشرًا لإعلان الأمم المتحدة بشأن التسوية السلمية لقضية فلسطين وحل الدولتين (إعلان نيويورك.(

ختامًا، يمثل الاعتراف بدولة فلسطين خطوة أساسية وهامة من جانب الجماعة الدولية، إذ لا يقتصر على منحها صفة الدولة قانونًا، بل يتجاوز ذلك ليعيد صياغة معادلة الشرعية في الصراع العربي- الإسرائيلي. فالاعتراف الدولي بفلسطين يعكس إقرارًا بحقوق الشعب الفلسطيني التاريخية في الأرض والسيادة، ويضع إسرائيل أمام مسئولياتها القانونية كقوة احتلال وفقًا للقانون الدولي. كما أن تزايد عدد الدول المعترفة يخلق تراكمًا نوعيًا يضغط على القوى الكبرى التي ما زالت ترفض الاعتراف، ويحد من قدرتها على فرض مقاربة أحادية للصراع. فالاعتراف بفلسطين لا يعد مجرد موقف سياسي، بل هو أداة لتصحيح اختلالات عميقة في النظام الدولي، وتجسيد لمبدأ تقرير المصير، وضمانة لتأسيس تسوية قائمة على الشرعية الدولية لا على موازين القوة.

- **فرص ضائعة للتوصّل إلى صفقة رهائن ووقف النار فلماذا الآن؟ - ديفيد إي. سانجر وآدم راسغون – ترجمة جريدة الجمهورية**

في ملف غزة، وضع الرئيس الأميركي دونالد ترامب قيوداً قليلة، إن وُجدت، على الهجوم الإسرائيلي، متحدّياً الدعوات الدولية لوقف إطلاق النار. ثم غيّر مساره. لماذا الآن؟ ولماذا استغرق الأمر 736 يوماً؟

كان هذا السؤال الذي تردّد في أجواء الاحتفالات في شوارع تل أبيب والقدس، بينما خرج مئات الآلاف إلى «ساحة الرهائن»، مترقبين الإفراج، أمس، عن 20 رهينة يُعتقد أنّهم ما زالوا على قَيد الحياة، واحتمال انتهاء حرب وحشية دمّرت غزة، وجعلت إسرائيل في آنٍ واحد أقوى من أي وقت مضى وأكثر عزلة ديبلوماسياً. ورفع المحتفلون صور الرهائن المتبقّين، وهتفوا عند ذكر اسم الرئيس ترامب، الذي يعتقد كثير من الإسرائيليِّين أنّه أجبر رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو على انتهاز هذه اللحظة. وأنصتوا باهتمام إلى كلٍّ من ستيف ويتكوف، المبعوث الخاص للرئيس، وجاريد كوشنر، صهره، وهما يخاطبان الحشود المبتهجة.

لكن فوق هذه اللحظة كان يُخيِّم سؤال: هل كان بالإمكان إتمام هذه الصفقة قبل ذلك بكثير، حين كان عدد أكبر من الرهائن ما زال على قيد الحياة، وقبل أن يُقتل عشرات الآلاف من الفلسطينيِّين؟ كان هذا الجدل وراء صيحات الاستهجان التي علت في الساحة، عندما ذكر ويتكوف اسم نتنياهو. وبعدما سمع ردّ الفعل، حاول الدفاع عن نتنياهو قائلاً: «كنتُ في الخنادق مع رئيس الوزراء، وشاهدتُ كيف كان يسعى إلى مستقبل أكثر أمناً وقوّة للشعب اليهودي». فقوبِل ذلك بمزيد من الاستهجان.

قد يجادل المؤرّخون لسنوات عمّا إذا كانت حرب إسرائيل و»حماس» يمكن أن تنتهي قبل عام من الآن، عندما صادفت القوات الإسرائيلية وقتلت يحيى السنوار، زعيم «حماس» ومهندس مجزرة 7 تشرين الأول 2023. أو ربما ضاعت فرصة البناء على وقف إطلاق النار الذي تركه الرئيس جو بايدن وإدارته قائماً قبل أن يتسلّم ترامب السلطة. فعلى رغم من مشاركة ويتكوف في اتفاق كانون الثاني، لم يصمد، واستؤنفت الحرب في وقت مبكر من عهد ترامب، حاملةً معها مزيداً من الموت والمعاناة.

الجدل حول الحروب التي كان يمكن أن تنتهي في وقت أبكر، وتنقذ آلافاً أو ملايين الأرواح، ليس جديداً. ما زال المؤرّخون يناقشون ما إذا كانت اليابان ستستسلم أصلاً لو لم يُلقِ الرئيس هاري ترومان قنبلتَين ذريّتَين، وما إذا كان الرئيس ريتشارد نيكسون تأخّر سنوات في إنهاء حرب فيتنام. كلٌّ من بايدن وترامب دافعا عن

الانسحاب المبكر من أفغانستان. وأوضح وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن: «هذه لحظة مختلفة. لم يكن لدينا آنذاك ما لدى الرئيس ترامب الآن. «حماس» مهزومة عسكرياً، معزولة ديبلوماسياً، فَقَدت رعاتها (إيران و«حزب الله» والحوثيِّين) ونفّرت سكان غزة أنفسهم. حققت إسرائيل منذ زمن أهدافها الحربية بتدمير قدرة «حماس» على تكرار أحداث 7 تشرين الأول، وقتل القادة المسؤولين، وإن كان ذلك بثمن باهظ للمدنيِّين الفلسطينيِّين العالقين في مرمى النار. الشعب الإسرائيلي يُريد عودة الرهائن وإنهاء الحرب».

المناورات، الخداع، والانتخابات

قبل عامَين، سافر بايدن إلى إسرائيل لإظهار تضامنه، لكنّه وجّه تحذيراً (شديداً في الجلسات الخاصة، بحسب مساعديه، وأكثر لطفاً في العلن) من خطر المبالغة في الردّ.

أعلن بايدن في زيارته التي استغرقت يوماً واحداً: «يجب تحقيق العدالة، لكنّني أحذّر من أنّ الغضب لا ينبغي أن يستهلككم. بعد 11 أيلول كنّا غاضبين في الولايات المتحدة. سعينا لتحقيق العدالة وحققناها، لكنّنا ارتكبنا أخطاء أيضاً».

كان بايدن يردّ على حقيقة أنّ إسرائيل قطعت فعلياً كل إمدادات الغذاء والوقود عن غزة. في البداية، خفّفت الولايات المتحدة الضغط عن إسرائيل، حتى إنّها استخدمت الفيتو ضدّ قرار في مجلس الأمن، يدعو لفتح ممرات إنسانية لإدخال الغذاء وإجلاء المدنيِّين. وكشف المسؤولون الأميركيّون أنّ بايدن يحتاج إلى وقت للتفاوض بهدوء على صفقة.

لكن لم يكن أيّ من الطرفَين مستعداً. أمضت «حماس» صيف 2024 في التفاوض حول مدى انسحاب القوات الإسرائيلية من ممر فيلادلفيا.

ثم فاز ترامب بالرئاسة مجدّداً، وسعت إدارة بايدن إلى إقرار وقف إطلاق النار قبل مغادرتها في كانون الثاني. أعدّت خطة سلام كانت في معظمها مشابهة لـ»خطة النقاط العشرين» التي أعلنها ترامب لاحقاً.

وأوضح بلينكن: «سلّمنا وقف إطلاق نار أخرسَ البنادق، جلب الرهائن، أدخل المساعدات، ومعه خطة اليوم التالي لجعله دائماً. عندما تولّت الإدارة الجديدة السلطة، أُهدِرت اللحظة. فعادت إسرائيل و»حماس» إلى الحرب لـ8 أشهر».

ويروي المسؤولون الإسرائيليّون رواية مغايرة: قالوا إنّ بايدن كان رئيساً في نهاية ولايته، ومنصرفاً عن الملف، بينما كان ترامب شخصية معروفة وأقل ميلاً لتوبيخ نتنياهو سراً أو علناً، فاختاروا المراهنة على رئيس جديد وفريق تفاوضي جديد.

ميدان قتال متغيّر

تبدّل الوضع لمصلحة إسرائيل مطلع 2025. مقتل السنوار أدخل «حماس» في أزمة قيادة، فيما تصاعد الضغط العسكري الإسرائيلي مع نضوب ذخائر الحركة. وكشف بريت ماكغورك، الذي تولّى التفاوض في المنطقة منذ إدارة بوش وأدار المحادثات لصالح بايدن: «الحرب التي استمرّت 12 يوماً مع إيران غيّرت المعادلة فعلاً». فجأةً أدركت «حماس» أنّ الدولة التي موّلتها وسلّحتها لم يعُد يمكن الاعتماد عليها.

ويرى محلّلون فلسطينيّون أنّ عوامل عدة دفعت «حماس» إلى إعادة التفكير في جدوى الاحتفاظ بالرهائن.

عامل ترامب

ترامب معروف بأنّه لا يطيق الديبلوماسية التقليدية. فبينما يعتمد نهج وزارة الخارجية على رسم الخرائط واستخدام القنوات الرسمية وتحديد الحدود وسدّ الثغرات، يتفاوض ترامب كما كان يعقد صفقاته العقارية في نيويورك: بمفاهيم عامة وترك التفاصيل للآخرين. يؤكّد مسؤولو الإدارة أنّ النتيجة تشير إلى أنّ هذا النهج قد يكون نموذج ترامب في المستقبل. فمنذ تولّي ترامب الرئاسة، استفاد نتنياهو إلى حدٍّ كبير من تغيّر النغمة. استقبله ترامب في البيت الأبيض 4 مرّات، أكثر من أي زعيم آخر، ودعا إلى إلغاء محاكمة الفساد ضدّه، ورفض الاعتراف بدولة فلسطينية، وأمر القوات الأميركية بقصف مواقع نووية إيرانية.

في غزة، وضع الرئيس قيوداً قليلة، إن وُجِدت، على الهجوم الإسرائيلي، متحدّياً مطالب دولية بوقف إطلاق النار.

أضاع ترامب أسابيع منشغلاً بخطة غريبة لضمّ غزة، بطرد الفلسطينيِّين منها وبناء منتجع ساحلي لامع يشبه ميامي. فنشر فيديو من إنتاج الذكاء الاصطناعي يُصوّر مدينة منتجعات فاخرة، يظهر فيه ونتنياهو يحتسيان القهوة، فسايَره الأخير، مثنِياً على «رؤيته»، بينما كان يواصل التصعيد العسكري.

كما أشار ترامب إلى أهمية الصفقة بإعادة كوشنر إلى دوامة الديبلوماسية، آملاً في استغلال علاقاته التجارية مع قطر وغيرها في المنطقة لتحقيق مكاسب. لكنّ تلك الصلات أثارت انتقادات لترامب، إذ رأى خصومه أنّ حدوده بين الديبلوماسية والمصالح الربحية تزداد غموضاً.

غير أنّ محاولة إسرائيل اغتيال مفاوضي «حماس» في قطر عبر قصف مقرّهم الموقت أغضبت ترامب وأيقظته. ومنحت الولايات المتحدة فرصة لتوحيد الدول العربية حول «خطة النقاط العشرين»، حتى لو اعتقدت تلك الدول أنّ كثيراً من تفاصيلها غير واقعية.

وعندما دعا ترامب نتنياهو إلى البيت الأبيض في أيلول، عقب افتتاح الجمعية العامة للأمم المتحدة، كان رئيس الوزراء في موقف لا يسمح له بالرفض. اضطرّ إلى الاتصال برئيس وزراء قطر وقراءة اعتذار علني أمام عدسات مصوّري البيت الأبيض. كانت الرسالة واضحة: نتنياهو بات يعيش في عالم جديد، عليه أن يُصغي فيه لبعض الإملاءات الأميركية. ثم ضغط ترامب على الزعيم الإسرائيلي لتوقيع «خطة النقاط العشرين»، التي تنصّ على وقف إطلاق النار وإقامة «حكومة تكنوقراطية» موقتة في غزة بدعم قوة استقرار دولية. وعلى رغم من أنّ الخطة لم تحقق أقصى مطالب نتنياهو، فقد اضطرّ للموافقة عليها، مديناً لترامب ومدركاً أنّ استفزاز شريكه المتقلّب قد تكون له عواقب سلبية عليه وعلى إسرائيل.

وربما كان يعوّل أيضاً على أنّ «حماس» سترفض الصفقة، لأنّها تتطلّب من الحركة نزع سلاحها ومغادرة القطاع. لكنّ «حماس» أجابت «نعم، ولكن»، إذ وافقت على الشروط الأولى (إطلاق الرهائن مقابل تبادل الأسرى) مع الإصرار على مفاوضات لاحقة بشأن الخطوات الحاسمة التالية. تجاهل ترامب كلمة «لكن»، واعتبر الموافقة الجزئية قبولاً كاملاً.

- **لبنان بين "الإغراء" و"الإغراق": نحو التفاوض المباشر؟ - وسام أبوحرفوش وليندا عازار – جريدة الراي الكويتية**

لم يتطلّب الأمرُ عناءً كبيراً لتفكيكِ «شيفرةِ» الموجة الثانية من الغاراتِ الاسرائيلية التي تستهدف مناطق صناعية في جنوب لبنان، والتي لم يكد أن يَنْجَلي غبارُها حتى تَكَرَّس الانطباعُ بأن البلادَ باتت في قلْب «رمالٍ متحرّكة» يُراد أن يكون التفاوضُ مع تل أبيب وبشروط الأخيرة ومن خلْفها واشنطن، «حبل الخلاص» الوحيد من غَرَقٍ في حربٍ جديدةٍ وعلى قاعدة «اتَّعِظوا من غزة.«

ورغم مرورِ 48 ساعة على الغارات المروّعة التي نفّذتْها اسرائيل ليل الخميس على المنطقة الصناعية في وادي بصفور – سيناي (شمال الليطاني) وأدّت لتدمير منشآت شركة المجابل العاملية وشركة الكسارات الوطنية بشكل كامل وخزانات الوقود التابعة لمؤسسة مياه الجنوب، فإن لبنان بقي تحت تأثيرها العاصِف نظراً لتوقيتِها كما الرسائل التي ثبّتَتْها تل أبيب من خلالها ووجّهتها إلى «حزب الله» والدولة معاً.

وأحْصَتْ أوساط واسعة الاطلاع 5 نقاط اشتمل عليها «بنك الأهداف الاسرائيلي» وراء ثاني أعنف «الغارات المتسلسلة» منذ اتفاق وقف النار (27 نوفمبر 2024) والتي تسبَّبت في شركة المجابل العاملية بتدمير مجبل الباطون ومعمل الزفت وعشرات آليات ضخّ الباطون والجبالات والشاحنات وخزانات المازوت والفيول، وفي منشآت شركة الكسارات الوطنية بـ «مسح» الكسارة ومباني الإدارة والعديد من الشاحنات والجرافات ومولدات الكهرباء، إضافة إلى «حرق» نصف مليون ليتر من المازوت كانت في خزانات وقود تابعة لمؤسسة مياه الجنوب ومخصصة لتشغيل آبار المياه في قرى المنطقة بكاملها.

وهذه الأهداف المتوازية التي تتمحور حول أولوية سحب سلاح حزب الله «الأمس قبل اليوم»، والتي أرادت اسرائيل تظهيرها هي:

-إضافة خط أحمر جديد «بالنار» أمام أي إعمارٍ خصوصاً في جنوب لبنان، عبر ضرْب البنية التحتية واللوجستية لهذا المسار، الذي ما زال يتلمّس طريق انطلاقته، وهو ما كان بدأ بالغارة على المصيلح فجر السبت الماضي بما عُرف بـ «مجرزة» الحفارات والجرافات.

-تأكيد أنّ «الحرب» السياسية الدائرة في لبنان بين «حزب الله» ومعه رئيس البرلمان نبيه بري، وبين حكومة الرئيس نواف سلام حول الإعمار، وضغط الثنائي الشيعي على السلطة التنفيذية لرصْد أموال في موازنة 2026 لبدء الإعمار وإلا «لن تمرّ في مجلس النواب»، ما هو إلا على طريقة «محاربة طواحين الهواء»، لأنّ اسرائيل ليس فقط ستعاود تدمير ما يعاد بناؤه بل لن تسمح بأن يقوم الجنوب وحتى البقاع وربما الضاحية من تحت الأنقاض ما لم يتحقق الهدف من «جبهة لبنان» وهو سحْب سلاح الحزب وضمان أمنها «لمرة واحدة وأخيرة.«

-أن الدولة اللبنانية وبناها التحتية ليست بمنأى عن «حلقة النار» عندما يتعلّق الأمر بإعادة الإعمار ونهوض الجنوب، مع «ربط نزاع» ضمني مع أي حرب شاملة جديدة ربما لن توفّر هذه المرة المنشآت التابعة للدولة، باعتبار أنها متلكئة عن تنفيذ ما تعهّدت به لجهة تفكيك الترسانة العسكرية لحزب الله.

-أن مَسار الحلّ في غزة، على التعقيدات الماثلة أمام مرحلته الثانية، مفصولٌ تماماً عن لبنان، ما خلا «تَطابُق» مرتكزات التسوية على قاعدة اجتثاثِ «حماس» عسكرياً (وكف يدها عن أي دور سياسي في إدارة القطاع) وإضافة «قاطرة» جديدة إلى «قطار السلام» أو «الاتفاقات الأمنية.«

-أن الدعوةَ إلى التفاوض مع اسرائيل التي وجّهها الرئيس اللبناني العماد جوزف عون الأحد الماضي «لإيجاد حلول للمشاكل العالقة، (...) أما شكل هذا التفاوض فيُحدَّد في حينه»، لا مَفاعيل سياسية ودبلوماسية ولا عسكرية لها، بل أن اسرائيل «أطلقت النار» واقعياً بغاراتِ الخميس - والتي استكملتها أمس باستهداف حفارة على طريق كفردونين – ديركيفا حيث سقط شخص - على هذه الدعوة بوصْفها لا تلبّي تطلّعاتها إلى مفاوضاتٍ مباشرة.

كما أن التصعيدَ المتدرّج اعتُبر إشارةَ اعتراضٍ كبيرة من تل ابيب على ما يتسرّب تباعاً عن أن لبنان الرسمي لم يَخرج من دائرة الدعوة إلى أن توقف اسرائيل أولاً اعتداءاتها وتَنسحب من الأراضي التي أبقتْها تحت الاحتلال جنوباً وتطلق الأسرى وبعدها مفاوضات غير مباشرة، وسط أجواء تفيد أنها كما الولايات المتحدة تدفعان نحو التفاوض المباشر كي يكون إطاراً لمعالجةِ مسألة الانسحاب وأخواته من ضمن مسارٍ متلازمٍ مع سَحْبِ السلاح و«مُمَرْحَل» على غرار اتفاق غزة، وأنهما لا توافقان حتى على وقف الضربات فقط كمدخلٍ لمفاوضات لا تريدها تل ابيب إلا «تحت النار.«

ولاحظتْ الأوساط أن الولايات المتحدة واسرائيل تَعتمدان في هذا الإطار سياسة «العصا والجزرة» بحيث إن واشنطن تعتمد ما يشبه «الإغراء» وتغدق الثناءَ على قرارات سحب السلاح وكيفية إدارتها من الرئيس عون، وفق ما جاء على لسان الرئيس دونالد ترامب نفسه قبل أسبوع، في موازاة إغراق بنيامين نتنياهو الجنوب وصولاً إلى البقاع بالغارات والاستهدافات المدمّرة، في ما يَبدو «ديبلوماسية ماء ونار» لترغيب لبنان وترهيبه.

وإذ توقفت الأوساط نفسها عند أنّ غارات يوم الخميس جاءت هذه المرة على وقع دعوة عون (غادر الى الفاتيكان للمشاركة في حفل تقديس المطران أغناطيوس مالويان اليوم) الى التفاوض فيما أتت ضرباتُ المصيلح على وهج ضغوط مكتومة على بيروت لخوض مفاوضاتٍ مباشرة، أشارتْ الى الحِراك الرئاسي الذي كان تكثف الجمعة بين عون ورئيس الحكومة وبين الأخير والرئيس بري بهدف السعي لتوحيد الموقف خلف دعوة رئيس الجمهورية للتفاوض لاستعادة كل الحقوق على غرار مسار المفاوضات غير المباشرة التي أفضت الى ترسيم الحدود البحرية بين لبنان واسرائيل خريف 2022.

وبرز أمس ما نقلته قناة «العربية / الحدث» عن وجود إجماع رسمي على عدم تفويت «قطار التسويات» الذي تشهده المنطقة حالياً، في ظل مؤشرات إلى أن مجلس الوزراء قد يطرح قريباً ملف التفاوض للنقاش ضمن جدول أعماله، مشيرة إلى «أن الهدنة هي الهدف الأول لمفاوضات غير مباشرة بين لبنان وإسرائيل»، و«ان المفاوضات المباشرة ليست مستبعدة» و«ان التفاوض يشمل سحب سلاح حزب الله مقابل اتفاق هدنة وسيكون عبر قنوات عسكرية.«

وفي هذا الوقت، بدأ «حزب الله» ما يشبه «الهجوم السبّاق» على مسار التفاوض المباشر، مصوّباً بعنف على دعوات من قوى سياسية ونواب طالبوا بهذا الخيار، وسط اعتقاد الأوساط المطلعة أن الحزب:

-إما يعبّر ضمنياً عن خشيةٍ من أن يُضطر لبنان، من بوابة فتْح باب «الكلام» وإن غير المباشر، للذهاب إلى مفاوضات مباشرة تحت الضغوط، وسط اعتبار أن أي ربطٍ لسلاحه بطاولةٍ على غرار ما حصل مع «حماس» سيعْني «بداية النهاية» لأي إمكان احتواءٍ

لـ «العاصفة» عبر الاحتماء بـ «أُطُرٍ» ناظمة لبنانية، مثل الحوار أو حتى قرارات الحكومة بسحب سلاحه والتي بدا أنه نجح في تخفيف اندفاعتها.

-وإما أنه بتكبير الاعتراض على التفاوض المباشر، «يوسّع الكوع» في اتجاه القبول، وإن اضطرارياً بمفاوضات غير مباشرة، بين لبنان واسرائيل قد لا يكون هناك مفرّ منها لامتصاص «الهجمة» الأميركية نحو «سلام الشرق» التي قودها ترامب شخصياً، وذلك على أمل متغيّر ما يقلب المشهد.

وقال نائب «حزب الله»علي المقداد في هذا الإطار، «إننا إذ ننتظر من الحكومة اللبنانية أن تؤدي واجبها الدبلوماسي والسياسي (في وقف العدوان والإعمار) شرط ألا يأخذنا هذا العمل إلى مواقف أخرى. خصوصاً أننا نسمع البعض يتحدث عن التفاوض المباشر مع العدو. نحن نؤكد أن لا تفاوض مباشر مع هذا العدو الصهيوني، فمهما طلب الخارج من لبنان الرسمي ولبنان الشعبي نحن نرفض هذا الطلب رفضاً قطعياً. وهذا الضغط العدواني الإسرائيلي اليوم هدفه جر لبنان الرسمي والمقاومة إلى الجلوس على طاولة المفاوضات.«

نافذة على فكر كمال جنبلاط

أراء و مواقف

- **الذهنية السياسية اللبنانية**

في كل مرة نعود فيها من رحلة إلى الشرق، (الهند)، يكون فيها التأمل في حقائق الوجود. نشعر في مواجهتنا للواقع اللبناني كأننا نواجه من جديد سداً أو حاجزاً أو مستنقعاً من ترويج الأخبار والشائعات ومن المصالح الخاصة ومن صغائر الأمور والأفعال وتفاهة التوجهات وروح الوقيعة والدس والخداع ومن مآسي الكسل في الواجب والتقاعص عن فعل الحق. كأن الطبع اللبناني المتغلب على السياسة ثنائي وازدواجي في أصالته ، ومنذ بروز تكوينه. ولعل دراسة تاريخية لواقع السياسة اللبنانية كما وصلت إلينا منذ تأسيس سجن جبل لبنان المتصرفية في سنة 1864 تظهر لنا عبر التجربة الإدارية الطائفية أسباب هذا الازدواج وأيضاً هذا الانحطاط في السياسة اللبنانية. في هذا البلد لا يوجد أشياء صريحة كأن اللبناني يضمر شيئاً ويقول شيئاً يفعل شيئاً آخر. كما أن النظام التجاري ونموه العاجل في لبنان طبع بتجربته المصلحية والانتهازية خلق السياسة اللبنانية فوق ما كانت عليه من التخلف والازدواجية وأدخل فساد المصالح الفردية وفساد المال إلى السياسة اللبنانية. وهكذا استمر نظام السياسة الطائفية ونظام الزعامات الفردية وتنظيم شبكات المصالح يم عن تهديماً في الفكر السياسي إلى أن وصلنا إلى حالة شبه ميؤوس من إمكانية إصلاحها أو الخروج منها أو الثورة عليها. ومع ذلك حاولنا ونواصل اقتراح المشاريع الدستورية والقانونية بهدف تحرير المواطن اللبناني وتحرير الحكم في لبنان من عناصر ونتائج هذه الدهنية السياسية المسيطرة كالنعاس على فئات واسعة من القادة ومن عامة الشعب.
(المرجع من مقال له نشرته جريدات الأنباء بتاريخ 31-12-1974)

- **الأحداث الحاصلة تضع حداً للتفاؤل**

إن الأحداث التي تحصل هذه الأيام في مناطق متعددة من العالم مأساوية ومرفوضة لأنها تضع حداً للتفاؤل في مستقبل على النطاق الدولي بعد توالي عجز الأمم المتحدة في إيجاد حل الاجتياح الأمريكي لفيتنام وبعد تقاعس الأمم المتحدة ذاتها في رد العدوان على الأراضي العربية وفي كبح جماح إسرائيل ومن يدعمها عن إعادة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وإقامة دولتهم المستقلة .
إن مشهد الاندحار المعنوي للأمم المتحدة ولمبادئها في فيتنام وفي العدوان الإسرائيلي وفي التدخل الأمريكي في الدومينيك وفي محاصرة كوبا يشبه انهيار عصبة الأمم قبل الحرب العالمية الثانية ويؤذن بانفتاح باب صراع القوى في العلاقات الدولية ولا بد من السؤال الآن ماذا أعدّ العرب وقادتهم ، مهما بلغت التناقضات فيما بينهم ، ليس فقط لاستعادة الأراضي السليبة والقضاء على العدوان الإسرائيلي بل أيضا خصوصا لحصره ومنع امتداده في هذه المرحلة من شعور قادة إسرائيل بأن القوى العسكرية هي الفاصل الأخير في كل النزاعات ؟ فإذا أردنا فعلا وواقعا الوصول إلى حل سلمي وفرضه في النهاية ، فلا يمكن أن يحصل ذلك إلا من مركز القوة بإجبار إسرائيل على الخضوع له ولا يمكن التوصل إلى هذا المركز من القوة بدون التوحيد المعنوي والعسكري على الأقل للطاقات العربية التي تجابه مباشرة إسرائيل وعدوانها فهل من أمل قريب بتعدي هذه الخلافات العربية وبالانتصار على هذه النزاعات ويصهر الطاقا العربية الدفاعية في المرحلة والقضية الواحدة فلسطين.
فعوض أن ننتظر الفرج والحصول من مجلس الأمن والأمم المتحدة أو من هذه الدولة الكبرى أو تلك يجب أن ننتظره قبل أي شيء آخر من أنفسنا
(المرجع من مقال له نشرته جريدة الأنباء بتاريخ 1968/8/31)

من أقواله

- الإصلاح الشهابي أدخل تعديلا رئيسيا في الواقع اللبناني

لا شك أن الإصلاح الشهابي اخل تبديلاً رئيسياً في الواقع اللبناني ذهنية ومؤسسات:
أولا في تنظيم الدولة وإحداث المؤسسات التي تؤمن ما أمكن ابتعاد الإدارة عن التأثيرات السياسية والحزبية : مجلس الخدمة المدنية وتفتيش المركزي والفحوص والمباراة ومجالس القيادة لقوة الأمن .
ثانيا توسيع نطاق تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية بأحداث نطاق أوسع للقطاع الاقتصادي العام وإنشاء عدد كبير من المصالح المستقلة وإنشاء وزارة التصميم ووضع وتنفيذ مخططات اقتصادية أولية وإنشاء مصرف لبنان وتخويله حق إصدار العملة ووضع قوانين للمصارف والصيرفة وسواها من الشؤون الاقتصادية . ويجب أفراد تنويه خاص لإنشاء مصلحة الأكمال الاجتماعي ومصلحة الحرير ومصلحة المشروع الأخضر وكذلك إنشاء وتطبيق قانون الضمان الاجتماعي للعمال الصناعين والمستخدمين طبعا ان هذا الاصلاح لا يزال ناقصا ولكنه شأن في تطوير الواقع اللبناني
(المرجع مخطوط بيد المعلم كمال جنبلاط تحت عنوان الواقع اللبناني ورد في الصفحة 22 من كتابه لبنان والجسر الوطن المقطوع)

- ولاية الرئيس فؤاد الشهاب أكثر من تبدل شخص وعهد

إن ولاية الرئيس فؤاد شهاب كانت أكثر من تبدل شخص وعهد فهي بما تحلىّ به رئيس الجمهورية من شجاعة ومعنوية وروح اجتماعية تبغي الخير للشعب الكادح قبل كل شيء. وفيما تجلى فيه من عدالة لا تفرق ولا تميز ولا تحابي ولا تتعصب ولا تجامل كأنها تحقق للروح المسيح الإنساني الحقيقي لا الذين يدّعون النصرانية في سياساتهم وهم من المسيحية براء . إن هذه الولاية هي في الواقع عودة على بدء وانطواء لفصل الإنحطاط في حياة لبنان ولمسرحية الاستضعاف ومركب الخوف والنقص والحماية لمن يتجدد ويتقوى بالعودة إلى الينبوع الأصيل إلى نهج القادة الحقيقين للبنان وتوجيهه . هذا وجه من الوجوه التي نستحيلها ونكبرها ونشمخ بها في رئيسنا فكلما تتعرف إليه عن قرب يظهر لك أكثر فأكثر على حقيقته وعلى سجيته المفضلة في لبنان : هل سيتوفر لنا بعده في المستقبل رئيس يستطيع أن يتابع هذه السياسة ويحقق هذا النهج ويتمرس بهذه الروح من الشجاعة ومن الفضيلة والتحرر والعزة والكرامة وبهذا الجذب المحب المخلص على الفئات الاجتماعية الشعبية أياً أن كان لونها ومذهبها وحزبها ومكان سكنها وبهذه الاشتراكية المسيحية إذا صح التعبير
(المرجع من مقال له نشرته جريدة الأنباء في 8-9-1962)

- مطالب ومشاريع إصلاحية: الإصلاحات المطلوبة لتنظيم وممارسة الدستور

إن انتظام الحياة البرلمانية والدستورية يتطلب في اعتقادنا إدخال الإصلاحات التالية
. 1. تعديل قانون الانتخاب النيابي بجعل قاعدة النسبية أساساً للتمثيل لضمان قيام حزب الأكثرية وحزب الأقلية في المجلس النيابي. وجعل الطعون الانتخابية تتولاها محكمة قضائية خاصة وإلغاء قاعدة التمثيل الطائفي
. 2. إنشاء محكمة قضائية عملياً للبحث فالى دستورية القوانين وموافقة الإجراءات العامة لما يفرضه الالتزام بوثيقة حقوق الإنسان والحريات العامة
. 3. إنشاء مجلس دستوري تمثيلي آخر لتمثيل كل النشاطات اللبنانية المادية منها والنقابية والمعنوية والطلابية والبلدية والمواطنين وسواهم من الفئات العالقة في الحقلين العام والخاص. ويكون لهذا المجلس صلاحية مناقشة مشاريع القوانين والتصديق عليها
. 4. تأمين استقلال السلطة القضائية بجعل مجلس القضاء الأعلى يهيمن على التعيينات والترقيات والمناقلات على أن يبقى لوزير العدل صلاحية المراقبة بواسطة التفتيش وصلاحية الهيمنة على قضاة التحقيق بوصفهم يمثلون الحق العام أي الدولة
. 5. إناطة حق تعيين الموظفين بمجلس الخدمة المدنية والغاء الطائفية السياسية من تعينات الموظفين
. 6. الفصل بين النيابة والوزارة
. 7. تخفيض سن الاقتراع إلى الثامنة عشر
. 8. اعتماد اللامركزية الموسعة في الإعمار والإنفاق ومراقبة الشؤون الإدارية تحقيقا لمبدأ المشاركة السياسية على أوسع ما يمكن للنظام القائم استيعابه
. 9. تأمين نظافة الحكم والحكام بجعل الرؤساء والوزراء والنواب وموظفو الإدارات والمؤسسات العامة يخضعون طوال حياتهم لمراقبة ديوان المحاسبة هم وذويهم.

إن مثل هذا التنظيم يخرجنا بشكل دائم وثابت عن دوامة الأزمة المستمرة التي نعاني منها منذ عهد الاستقلال. (المرجع كتابه اسس بناء الدولة اللبنانية وتنظيم شؤونها صفحة 89)

- **علوم وتكنولوجيا: الذكاء الاصطناعي: سيف ذو حدّين عند جيل الشباب – سيدة نعمة – جريدة نداء الوطن**

لم يعد الذكاء الاصطناعي مجرّد أداة تقنيّة محصورة في قطاعات محدودة، بل تحوّل إلى عنصر أساسي يلامس تفاصيل يوميات الشباب. فهو حاضر في منصات التواصل الاجتماعي، والتّطبيقات التعليميّة، وأدوات الترفيه، حتى بات يشكّل جزءًا من نمط العيش المعاصر. غير أن هذا الحضور الكبير يثير تساؤلات تتجاوز البُعد التكنولوجي لتصل إلى التأثيرات النفسية: أيّ ضغوطات جديدة يفرضها الذكاء الاصطناعي؟ هل يعمّق القلق والخوف من المستقبل؟ وهل تُحفظ بياناتنا فعلًا في هذا الفضاء المفتوح؟

الأدوات التي صُممت لتبسيط الحياة وتوسيع آفاق التعلّم والتواصل، باتت بدورها مصدرًا لتحديات نفسيّة متزايدة، خصوصًا على جيل يرزح أصلًا تحت ضغوط اقتصادية واجتماعية خانقة. فمن جهة، يفتح الذكاء الاصطناعي أمام الشباب مساحات واسعة للتطور واكتساب المهارات والوصول السريع إلى المعرفة، ومن جهة أخرى، فإن الاستخدام المفرط أو غير الواعي قد يحوّله إلى عامل عزلة وقلق، ويغذّي مشكلات مثل المقارنة الاجتماعية، ضعف الثقة بالنفس، والإدمان الرقمي.

من هنا، يصبح السؤال المحوري: هل نستطيع تحويل الذكاء الاصطناعي من عبء نفسي وإعلامي محتمل إلى فرصة للنموّ الشخصي والاجتماعي؟ أم أننا أمام قوة عابرة للحدود تتجاوز قدرتنا على السيطرة؟

الذكاء الاصطناعي والصحة النفسية

عند الدخول إلى البعد النفسي، يتضح أن الأثر المباشر للذكاء الاصطناعي على الدماغ والسلوك صار موضع نقاش واسع.

في هذا الشأن توضح الأخصائية النفسية مايا بزري لـ"نداء الوطن" أن استخدام الذكاء الاصطناعي ووسائل التّكنولوجيا الحديثة، خصوصًا تطبيقات وسائل التواصل الاجتماعي، يؤدي إلى زيادة إفراز مادة الدوبامين

في الدماغ، وهو ما يخلق شعورًا بالمتعة والمكافأة لدى المستخدمين. ورغم أن هذا التأثير ليس سلبيًا بالضرورة، إلا أنه يطرح تحديات نفسية، وخاصّة لدى الشباب.

وتضيف: "في المجال الطّبي، يمكن للذكاء الاصطناعي أن يكون مفيدًا، فهو يُستخدم لمراقبة المرضى على مدار الساعة، ما يساعد الأطبّاء في إعداد تقاريرهم الشهرية بطريقة أدقّ". موضحة أن بعض التقنيات الذكية تسهم في التشخيص المبكر لحالات الانفصام وغيرها من الأمراض، ما يتيح التدخل المبكر وتحسين نتائج العلاج.

أما بالنسبة للشباب الذين لا يعانون من اضطرابات نفسية سابقة، فتشير بزري إلى أن الانجراف وراء "الترند" والصور "المثالية" المولّدة عبر الفلاتر التي تعمل بالذكاء الاصطناعي يؤدي إلى ارتفاع مستويات القلق(Anxiety) ، واضطرابات الأكل، إضافة إلى ما يُعرف بـ"Body Dysmorphia" ، أي اضطراب إدراك الذات، اذ إنّ المراهقين وخصوصًا الفتيات يركزون على مناطق معينة من أجسامهم بشكل وسواسي.

وتضيف الأخصائية أن الخوارزميات الذكية تعمل على تقديم المحتوى الذي يبحث عنه المستخدم، فإذا بحث عن موضوع يتعلّق بالجسم مثلًا، تزيد المنصة عرض المحتوى المتعلّق بالموضوع وهذا يرفع تركيز الشخص على مظهر جسمه، ما قد يضاعف من الأضرار النفسية.

وتشير إلى أن حالات الـ "Body Dysmorphia" أصبحت أكثر انتشارًا، وهو ما كان نادرًا في السابق، وقد يؤثر سلبًا على الحياة اليومية، بما في ذلك التغيّب عن العمل أو الجامعة، وصولًا إلى الرهاب الاجتماعي وأفكار سوداوية قد تصل إلى الانتحار في الحالات الشديدة.

وتقدّم بزري نصيحة عملية للشباب والأهالي على حد سواء: مراقبة استخدام التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، والانتباه إلى لحظة تأثيرها على الحياة اليومية، وتنمية القدرة النقدية لدى الأبناء للتعامل مع المحتوى الرقمي بشكل واعٍ، بحيث يُصبح الذكاء الاصطناعي أداة للنمو والتعلم وليس مصدرًا للضغط النفسي.

إن الوعي بالاستخدام هو سبيل لحماية الشباب من الأثر النفسي السلبي للذكاء الاصطناعي، كما إن المدرسة والجامعة تتحمّلان مسؤولية توجيه الطلاب نحو استعمال هذه الأدوات بطريقة واعية، تسهم في تعزيز

قدراتهم التعليمية والبحثية. وهنا يبرز السؤال: كيف يمكن تحويل الذكاء الاصطناعي من مصدر ضغط إلى وسيلة لتطوير أساليب التعلّم؟

الذكاء الاصطناعي والتعليم

تؤكد رئيسة قسم الصحافة والإعلام في الجامعة الأنطونية، ميرنا باسيل، أن "الذكاء الاصطناعي أصبح أداة يمكن أن تساعد الأفراد على النمو الشخصي والمهني، إذا ما استخدم بطريقة مدروسة."

وتضيف: "على الصعيد الشخصي، يُساعدني الذكاء الاصطناعي في توفير الوقت من خلال تسهيل عمليات التصميم وصياغة المحتوى، هذا يتيح لي التركيز على المضمون أكثر". ومع ذلك، تحذر باسيل من وجود العديد من "الفخاخ" التي قد يقع فيها المستخدم، مشدّدة على ضرورة امتلاك الدراية الكافية بالموضوع، والقدرة على التفكير النقدي لتعديل النتائج، وطرح الأسئلة بشكل محدد للحصول على معلومات دقيقة وموثوقة. إذ لا يمكن للنمو الشخصي أن يتحقق إلا إذا طوّر الفرد ذاته، من دون الاعتماد الكامل على هذه التكنولوجيا.

وترى أن المسؤولية كبيرة على الجامعات والمؤسسات التربوية في توعية الشباب حول الاستخدام الواعي للذكاء الاصطناعي. فالطلاب، الذين يواكبون التطورات التكنولوجية، يحتاجون إلى تعليم استراتيجيات التعامل مع هذه الأدوات بطريقة تُمكّنهم من الاستفادة من الجوانب الإيجابية فيها، من دون أن تفقد فرادتهم وتميّزهم. على سبيل المثال، في قسم الصحافة، يُركز التعليم على تمكين الطلاب من استخدام الذكاء الاصطناعي لتعزيز مهاراتهم، مع الحفاظ على التميّز الشخصي وعدم الاكتفاء بالاعتماد على النتائج الجاهزة.

وتوضح باسيل أن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يُستغلّ لتطوير أساليب التعلّم الشخصي، بحيث يتيح للطلاب متابعة اهتماماتهم واستكشاف مواضيع جديدة بأنفسهم. ومع ذلك، هناك خطر تراكم المعلومات غير المفيدة إذا لم يمتلك الطالب القدرة على فرز وتحليل المحتوى بشكل صحيح، ما قد يؤدي إلى تأثير سلبي على العملية التعليمية.

أما عن قياس أثر استخدام الذكاء الاصطناعي في تحسين نتائج التعلّم مقارنة بالأساليب التقليدية، فترى أن الأمر أصبح أكثر تعقيدًا، إذ يعتمد التقييم على مدى الاحتفاظ بالمعلومات وتحليلها، بينما يختفي العنصر الشخصي في حالة استخدام النتائج الجاهزة من دون تفكير نقدي. وتؤكد أن المشكلة الأساسية تكمن في استخدام الطلاب الإجابات بشكل آلي، من دون التفاعل معها أو التفكير فيها، ما يقلل من القيمة التعليمية لهذه الأدوات ويحد من أثرها الإيجابي.

ماذا يقول الطلّاب؟

ومن قلب الجامعة، تتباين المواقف الطلابية حول الذكاء الاصطناعي، يرى رامي أحد الطلّاب أن "الذكاء الاصطناعي يختصر الوقت، ويسهّل الوصول إلى المعلومات، ويتيح أدوات تعليمية حديثة تساعد على فهم المواضيع المعقّدة بشكل أسرع"، مضيفًا: "في رأيي، يمكن اعتباره بمثابة مساعد أكاديمي إذا استخدمناه بوعي، فهو يعزّز من قدراتنا بدلًا من أن يضعفها."

ويتابع: "كذلك، أعتقد أن الذكاء الاصطناعي سيفتح آفاقاً جديدة في سوق العمل، إذ سيخلق وظائف مرتبطة بإدارته وتطويره، تمامًا كما حدث مع ثورة الإنترنت، الحل ليس في منعه بل في تنظيمه وتشريع استخدامه بحيث يبقى أداة في خدمة الإنسان."

من جهة أخرى يقول نادر: "أنا أرى أن الذكاء الاصطناعي يهدّد أكثر مما يفيد، فقد أصبح كثير من الطلّاب يعتمدون عليه بشكل كامل من دون جهد ذاتي، ما يضعف مهاراتهم النقدية والتحليلية، ويجعلهم أسرى لآلة تفكّر عنهم. أخشى أيضًا على خصوصيتنا، فهذه التطبيقات تجمع بياناتنا من دون أن ندرك كيف تُستخدم لاحقاً."

يضيف: "أمّا في سوق العمل، فأخشى أن يضاعف معدلات البطالة، إذ ستختفي وظائف تقليدية في مجالات مثل الكتابة والتصميم وحتى بعض التدريس. المشكلة أن سرعة تطوّر الذكاء الاصطناعي تفوق سرعة التشريعات، وهذا يجعل الخطر المترتب عليه أكبر من فوائده على المدى القريب."

الذكاء الاصطناعي وسريّة البيانات

وإذا انتقلنا من الجانب النفسي إلى البعد التقني والتعليمي، نجد أن الذكاء الاصطناعي يرتبط مباشرةً بقضية أساسية هي حماية البيانات الشخصية. يرى المستشار في أمن المعلومات والتحول الرقمي رولاند أبي نجم أن "لا وجود لأمان كامل ولا لخصوصية مطلقة". فمع الانتشار الواسع للهواتف الذكية والاعتماد على خدمات التخزين السحابي، أصبح من الضروري التكيّف مع هذا المشهد الرقمي الجديد وفهم مخاطره منذ البداية.

ويتابع: الذكاء الاصطناعي بات يحيط بنا في تفاصيل حياتنا اليومية، حتى من دون أن ننتبه لذلك. فالكاميرات المزودة بالذكاء الاصطناعي موجودة في المراكز التجارية الكبرى، وإشارات السير في مختلف أنحاء العالم تعمل بأنظمة ذكية. "حتى الذين يرفضون استخدام الذكاء الاصطناعي بشكل مباشر، ينتهون إلى التعامل معه بطريقة غير مباشرة"، كما يقول.

أما على صعيد التطبيقات، فيؤكد أبي نجم أنّنا نعيد الخطأ نفسه مع كل خدمة جديدة تطلب منا صورًا أو بيانات شخصية، من دون وعي كافٍ بالعواقب المترتبة. ويضرب مثالًا بتطبيق "Nano Banana" التابع لشركة غوغل، الذي يستغل فضول الناس ورغبتهم في الخدمات المبتكرة، بينما يحصد أرباحًا هائلة تُقدَّر بالمليارات.

الذكاء الاصطناعي والقانون

وفي ختام المشهد، تبرز الحاجة إلى إطار قانوني ينظم الذكاء الاصطناعي، فحتى اليوم لا يوجد في لبنان قانون مخصّص للذكاء الاصطناعي بحد ذاته.

لكن هناك بعض التشريعات الحالية ربّما يمكن أن تُطبَّق جزئياً على استخداماته، وأبرزها قانون حماية البيانات الشخصية رقم 2018/81، الذي يفرض ضوابط على جمع ومعالجة البيانات الشخصية، وقانون المعاملات الإلكترونية، الذي ينظّم المعاملات الرقمية وحماية المعلومات المتبادلة عبر الإنترنت.

وللمقارنة، نرى أن بعض الدول سبقت لبنان في وضع أطر قانونية واضحة للذكاء الاصطناعي. فعلى سبيل المثال، اعتمد الاتحاد الأوروبي في نيسان 2021 مقترح قانون الذكاء الاصطناعي(AI Act) ، الذي يفرض ضوابط صارمة على تطوير واستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، ويصنّف التطبيقات حسب درجة الخطورة، مع حماية صارمة للبيانات وحقوق المستخدمين. هذا القانون يحدد مسؤوليات المطوّرين

والمستثمرين، ويضع آليات للرقابة والإشراف على الشركات، وهو نموذج يُعتبر اليوم مرجعًا عالميًا يمكن للسياسات اللبنانية الاستفادة منه لتفادي المخاطر الناتجة عن الاستخدام غير المنظم لهذه التكنولوجيا.

في ضوء كل ما تقدّم، يبرز الذكاء الاصطناعي كقوة مزدوجة التأثير: أداة تحمل إمكانات هائلة للنمو والتطور، ومصدرًا لمخاطر نفسية واجتماعية إذا ما تُركت بلا ضوابط. الشباب، وهم الفئة الأكثر تفاعلاً مع هذه التكنولوجيا، يقفون اليوم أمام مفترق طرق بين الانجراف خلف السهولة والسرعة، أو استثمار الذكاء الاصطناعي في تطوير مهارات نقدية وإبداعية تعزّز مكانتهم في المستقبل. ولعلّ التحدي الأكبر يتمثل في إيجاد معادلة توازن بين الاستفادة من الإمكانات التقنية وحماية القيم الإنسانية الأساسية: الخصوصية، الصحة النفسية، والتميّز الفردي. من هنا، يطرح المستقبل سؤالًا ملحًا: هل سنتمكّن فعلاً من الانتقال من مرحلة التعامل مع الذكاء الاصطناعي كأداة إلى مرحلة بناء شراكة واعية معه، بحيث يصبح محفّزًا لابتكار حلول جديدة لأزمات التعليم، والعمل، والصحة في مجتمعاتنا؟

- **صحة وغذاء: كيف تبني العضلات مع التقدّم في العمر؟ - جريدة الجمهورية**

مع التقدّم في السن، يُصبح الحفاظ على الكتلة العضلية أو زيادتها مهمّة أكثر صعوبة، لكنّها ليست مستحيلة إذا اتّبَعت الأسُس الصحيحة.

يؤكّد الخبراء، أنّ فقدان العضلات يبدأ تدريجاً من سنّ الـ30، بمعدّل قد يصل إلى 8% لكل عقد من العمر. والسبب لا يعود فقط إلى الشيخوخة البيولوجية، بل أيضاً إلى تغيّر العادات الحركية والتغذوية.
يوضّح البروفيسور برادلي شونفيلد، المتخصِّص في علوم التمارين الرياضية في كلية ليهمان في نيويورك، أنّ العضلات تُصبح مع العمر أقل استجابة لعوامل النمو التي كانت فعّالة في الماضي، مثل تمارين القوّة والنظام الغذائي الغني بالبروتين.
يُضاف إلى ذلك انخفاض الهرمونات الجنسية كالتستوستيرون لدى الرجال والإستروجين لدى النساء، إلى جانب زيادة الالتهابات المزمنة، ما يبطئ من عملية بناء العضلات وتجديدها.
لكنّ العمر ليس قدراً محتوماً، بحسب شونفيلد. فالتدريب المنتظم على المقاومة قادر على إبطاء هذا التراجع أو حتى عكسه. ويُشبّه الأمر بالادّخار للتقاعد: كلّما بدأتَ أبكر، كانت النتائج أفضل، لكن لا وقت متأخّراً أبداً للبدء.
تشير الدراسات إلى أنّ البالغين يفقدون ما بين 3 إلى 8% من الكتلة العضلية الخالية من الدهون كل عقد بعد

الـ30، وترتفع النسبة بعد الـ50. غير أنّ هذا التراجع مرتبط أيضاً بانخفاض النشاط البدني، لا بالعمر وحده. فعندما تقلّ التمارين، تضعف العضلات بسرعة ويُصبح التدريب أكثر صعوبة، ما يدفع البعض إلى ممارسة أقل، فتبدأ حلقة التراجع المتسارع.
في المقابل، الأشخاص الذين يواصلون تمارين القوّة في منتصف العمر وما بعده، يحتفظون بكتلة عضلية أكبر ومسار تدهور أبطأ. وتؤكّد آن فريدلاندر، أستاذة فسيولوجيا التمارين في جامعة ستانفورد، أنّ حتى مَن يبدأ متأخّراً يمكنه وقف تراجع العضلات أو استعادة جزء منها.
القاعدة الأولى: تمرّن خارج منطقة الراحة
ليس مهماً أن تكون الأوزان ثقيلة جداً، بل أن تشعر أنّ التكرارات الأخيرة من كل مجموعة صعبة فعلاً، أي قريبة من مرحلة «الإجهاد الكامل». فكلّما تقدّم العمر، ازدادت الحاجة إلى تحدّي العضلات باستمرار للحفاظ على كتلتها أو زيادتها.
ينصح الخبراء بممارسة جلستَين على الأقل أسبوعياً من تمارين المقاومة، كل منها بين 20 و30 دقيقة.
ad
القاعدة الثانية: تناول البروتين بكمّية كافية
مع الوقت، تقلّ استجابة العضلات للبروتين، ما يستدعي زيادة الكمّية اليومية منه للحفاظ على نمو العضلات.
لكن لا يجب إهمال الكربوهيدرات، لأنّها توفّر الطاقة اللازمة للتمارين المكثفة. الأفضل أن تكون
الكربوهيدرات معقّدة (مثل الحبوب الكاملة) للحصول على طاقة مستمرّة، بينما تساعد الفواكه في رفع الطاقة السريعة قبل التمرين أو بعده.
كما يمكن لبعض كبار السن الاستفادة من مُكمِّل الكرياتين لدعم نمو العضلات وتحسين الأداء.
القاعدة الثالثة: لا تتسرّع في التعافي
يحتاج الجسم مع التقدّم في العمر إلى وقت أطول للتعافي بعد التمارين الشاقة. يمكن ممارسة نشاط خفيف في أيام الراحة، مثل المشي السريع أو ركوب الدراجة الهوائية، لكن يجب تجنّب إجهاد العضلات التي دُرِّبت مؤخّراً، لتفادي الإصابات أو إبطاء عملية البناء.
ويُعدّ النوم الجيّد وإدارة التوتر جزءاً أساسياً من عملية التعافي، إذ يُخفّفان الالتهابات المزمنة ويساعدان الجسم في ترميم العضلات بفعالية.
وفي النهاية، المطلوب هو الصبر. فبناء العضلات بعد الـ40 أو الـ50 لا يحدث بسرعة، لكن مع المثابرة والالتزام، ستلاحظ التغيير.

من الصحافة اخترنا لكم:

- **ماذا بعد ملتقى شرم الشيخ؟ - إياد أبو شقرا – جريدة الشرق الاوسط**

واضح أن تقييم ما تحقّق في قمة شرم الشيخ انضم إلى المسائل الخلافية العديدة التي نتوقعها، ونعتاد عليها، سواء في منطقتنا الشرق أوسطية أو في علاقاتنا مع البيئة الإقليمية والمجتمع الدولي، وفق حساباته الخاصة، مع تذكّر حقيقة أنه لم تكن هناك رؤية واحدة لتشخيص الداء... وبالتالي، لوصف الدواء.

حتى على الجانب الإسرائيلي، نحن أمام «إسرائيلات» متعدّدة، متفاوتة التطرف والجموح، يمثل إحداها بنيامين نتنياهو بـ«لا مبدئيته» وانتهازيته وتحايله وهروبه الدائم من كل ما يمتّ إلى حل سياسي حقيقي للنزاع.

ومن ثم، تبدأ التعقيدات بطريقة التعامل مع هذا الشخص وما يمثله داخلياً، من ناحية، ومن ناحية أخرى، التعامل مع تشابكاته المصلحية الخارجية التي نمّاها على امتداد فترة طويلة، مُستقوياً بانهيار البديل الإسرائيلي المعتدل، واستمرار الدعم الأميركي اللامحدود واللامشروط.

في المقابل، حتماً هناك مشكلة في الجانب الفلسطيني. إنها مشكلة حقيقية تشمل الشلل السياسي، والعجز الإرادي، والقصور التنظيمي، وتراجع الصدقية على المستوى الشعبي....

هنا نحن أمام حالة معقدة. إذ يستحيل على أي قائد خوض رهانات تاريخية صعبة من دون صدقية شعبية تسمح للمواطن بأن يعتمد عليه ويأتمنه على ما تبقى له ولأهله من مستقبل. وما عشناه فلسطينياً منذ تولي الرئيس محمود عباس الدفة... زوال تدريجي للهالة التاريخية التي كانت تسمح لقيادة مناضلة دفعت طويلاً ضريبة الدم بتقديم التنازلات وممارسة التكتيك!

صحيح أن محمود عباس كان رفيق نضال لياسر عرفات. إلا أنه كان أيضاً - بوجود عرفات - براغماتي «تسويات الحل الأدنى»، والرجل المستعد للذهاب بعيداً في الوثوق بمَن يصعب على الإنسان الفلسطيني الوثوق به.

ومن ثَم، لئن قال قائل «ولكن إلى أين أوصلتنا نضالية عرفات؟»... يمكن الرد بسؤال معاكس عن النتائج التي حققتها «البراغماتية» اللاحقة... فهل نجحت حيث فشل عرفات؟

القصد، هنا طبعاً، ليس تسجيل النقاط، بل الخروج بحالة سياسية فلسطينية... قابلة للصمود أولاً، وقادرة على التحرك ثانياً.

أيضاً، هناك حالة تفرض نفسها، تتعلق هذه المرة بالواقع الانقسامي للقيادة الفلسطيني والدور الخارجي في تغذيته وديمومته. فمن ناحية، تولّد اقتناع عند قطاع فلسطيني غير صغير بأن الدور الأميركي «حقيقة واقعة» لا بد من التعامل معها - وهذا كلام منطقي - مع أن ثمة تيارات فقدت منذ زمن بعيد أي أمل بموقف أميركي، بل قل غربي بالمطلق، غير متطابق مع المصالح الإسرائيلية.

في المقابل، بدا لقطاع كبير آخر أنه من العبث الإصرار على «تجربة المجرّب». ومن ثم، لا بأس من المغامرة، بالرهان على قوى تدّعي «الرفض» و«الصمود» و«التصدي» و«المقاومة»... وتبدي جهوزيتها للمضي قدماً بالدعمين العسكري واللوجيستي، ولو أدى ذلك: أولاً إلى انقسام الساحة الفلسطينية، وثانياً إلى رهن المصير بحسابات تلك القوى على مستوى التحالفات الدولية الكبرى.

وبالفعل، فإن ما شاهدناه من معاناة وكوارث إنسانية بعد «طوفان الأقصى»، جاء نتيجة طبيعية للثقة المفرطة وغير المستحقة عند الجانبين بمواقف الخارج!

ونصل إلى الجانب العربي....

هنا أيضاً، علينا الإقرار بأنه – رغم سلامة النيّات في معظم الأحيان – لا وجود حقاً لاستراتيجية عربية واحدة موحدة، لا إزاء المستقبل الفلسطيني، ولا إزاء العلاقات العربية - العربية، ولا إزاء المعادلة الإقليمية الشديدة الاختلال... والمتمثلة بالضعف العربي في وجه «المثلث» الإقليمي غير العربي المكوّن من إسرائيل وتركيا وإيران...

هنا، تكراراً، أقنعنا أنفسنا – نحن العرب – بوهم تمتّعنا بـ«حلفاء» يُركن إليهم، بينما تشكل الزوايا الثلاث لـ«المثلث» الإقليمي أهمية مركزية في الاستراتيجيات العالمية الكبرى. فأين نحن، مثلاً، من إسرائيل التي «شبّت عن الطوق» الأميركي لتغدو شريكاً تكنولوجياً وسيبرانياً في عالم المستقبليات؟ لقد صارت اللاعب «الداخلي» الأقوى في تحديد هوية أميركا ومسارها، وكذلك تعريف هويات حلفائها وأعدائها، وتحديد مُثُلِها ومنظومات قِيَمها...

لقد آن الأوان لأن نُدرك أن إسرائيل لم تعُد قطّ مجرد قاعدة عسكرية متقدمة أو «حاملة طائرات» جاثمة عند سواحلنا!

إنها اليوم «الناخب» الأكبر والأعظم نفوذاً في الحياة السياسية الأميركية، وصانع الثقافة الجماهيرية، والمتحكّم بما سيصبح قريباً جداً أعرافاً ومفاهيم... وتاريخاً لا يجادل فيه.

تركيا أيضاً، عملت على إيقاظ ديناميكيات دينية وقومية ومذهبية، أعادتها بقوة إلى «عالم» شرق المتوسط. وعزّزت في الوقت نفسه مكانتها الصاعدة في «عمقها» التاريخي بوسط آسيا... حيث تتقاطع المصالح الكبرى لكل من تركيا وإيران وروسيا والصين والهند مع خطوط التجارة العالمية وصفقات التكنولوجيا والسلاح.

تركيا، التي كانت ذات يوم «رجل أوروبا المريض»، ما عادت مكترثة بأوروبا «شائخة»... تسرق قومياتها شراذم عنصرية وفاشية في وضح النهار...

أما إيران، «الغائب الحاضر» عن شرم الشيخ، فتظل الرقم الصعب سواء في حضورها أم في غيابها، واللاعب المؤثر والمفيد... معادياً كان أم حليفاً. ولذا، أزعم أنه يخطئ كثيراً مَن يحلم بـ«انتهاء» دور إيران في «سيناريو» الشرق الأوسط...

إنها اللاعب الذكي - المغرور أحياناً - الذي يعيد المرة تلو المرة ابتكار دوره الواهن، واستنهاض حاجة الآخرين إليه، لكون الجميع بحاجة إما لأن يكون معهم، وإما مع خصومهم...

يبقى، أخيراً، الكلام عن أميركا...

»أميركا دونالد ترمب»، التي تصحو الآن على واقع كثرة من الأميركيين بوغتوا به، لنا معها يوم آخر...

- **غزة بين الركام والوعود - طلعت إسماعيل – جريدة الشروق المصرية**

قصص كثيرة ستروى، وآلام وجراح لن تندمل، وذكريات كابوسية ستبقى محفورة فى الذاكرة، حتى فى عقول الأجنة التى فتحت عيونها على الخراب والدمار فى قطاع غزة، الذى تكالبت عليه الأهوال لعامين كاملين قبل أن يعلن عن اتفاق وقف النار وتبادل الأسرى والمحتجزين، فى مشهد ترقبه العالم، وباركه القادة والزعماء الذين التأم شملهم فى قمة شرم الشيخ.

بعد شهور طويلة من المعاناة الفلسطينية ورحلات النزوح شمالًا وجنوبًا، وسط ركام البيوت والمستشفيات والمدارس، ومحاولات إسرائيلية محمومة فشلت فى فرض تهجير قسرى على سكان القطاع، يثور السؤال: هل حان لأبناء غزة أن يجدوا راحتهم الجسدية «بطعامٍ من جوع وأمن من خوف»؟

هل انتهت حرب الإبادة الجماعية، أم أنها مجرد محطة مؤقتة على طريق عذابات ممتدة منذ أكثر من سبعة عقود؟ والأهم: ماذا بعد وقف إطلاق النار وخروج القوات الإسرائيلية من غزة، وفق الاتفاق الذى رعته واشنطن بجهود مصرية وقطرية وإقليمية؟

ربما تكمن الإجابة فى معرفة ما خلفه العدوان الإسرائيلى من دمار شامل، وما تتطلبه عملية إعادة الإعمار من كلفةٍ باهظة تتجاوز حدود المال إلى إرادةٍ سياسية.

وفقًا لتقديرات صادرة عن الأمم المتحدة والبنك الدولى والاتحاد الأوروبى قبل أشهر، يحتاج قطاع غزة إلى نحو 53 مليار دولار لإعادة الإعمار والتعافى خلال عقدٍ من الزمن. لكن وزير الأشغال العامة والإسكان الفلسطينى عاهد فائق قال مؤخرًا إن الكلفة تجاوزت 70 مليار دولار بسبب الأضرار الإضافية التى لحقت بالقطاع. وأوضح أن قطاع الإسكان تضرر بشدة، إذ بلغ عدد الوحدات المدمّرة كليًا نحو 300 ألف وحدة من أصل نصف مليون وحدة سكنية.

وفى الرابع من مارس الماضى، تبنت القمة العربية بالقاهرة فى بيانها الختامى الخطة المصرية لإعادة إعمار غزة، وتنص على توفير سكنٍ مؤقت للنازحين فى سبعة مواقع داخل القطاع تستوعب أكثر من 1.5 مليون شخص. كما أكدت القمة، التى حملت اسم فلسطين، العمل على إنشاء صندوق ائتمانى لتلقى التعهدات المالية من الدول والمؤسسات المانحة لتنفيذ مشروعات التعافى وإعادة الإعمار.

اليوم جاءت ساعة الحقيقة لاختبار صدق التعهدات، بعد تجارب سابقة كانت وعودها تتبخر سريعًا. فكما حدث عقب الغزو الأمريكى للعراق، ومؤتمر إعادة إعمار غزة فى القاهرة عام 2014، حين تعهد المانحون بـ5.4 مليار دولار، لم يتحقق منها إلا القليل، وبقى الفلسطينيون يواجهون خرابهم بقدراتهم المحدودة.

لذلك فإن إعادة إعمار غزة مرهونة بآليات تمويل دولية وسياسية معقدة (منظمات أممية، تبرعات دولية، ومشاركة إقليمية) وقد تتراجع بعض الدول أو تتحفظ بعض المؤسسات لأسباب سياسية أو اقتصادية.

ربما يرى البعض فى قمة شرم الشيخ ضمانة لجدية المانحين فى إعادة ما دمّرته الحرب، وإحياء الأمل فى حياة كريمة لمليونى فلسطينى أرهقهم القتل والتشريد. لكنها، فى الواقع، خطوة فى مسار أكبر، وليست نهاية

المأساة. محاولة لخلق إطار عمل، لإعادة النقاش إلى الساحة الدولية، لتذكير العالم أن القضية الفلسطينية لم تمح بعد، ولن تمحى، لكنها أيضا ليست ضمانة بأن ما يتفق عليه سينفذ فعليًا.

قد يستفيد الرئيس الأمريكى دونالد ترامب من الزخم الإعلامى، ليقدم نفسه كوسيط سلام، لكن محاولته وحدها لا تكفى ما لم تتوافر إرادة التزام حقيقية من جميع الأطراف بما تم الاتفاق عليه وتنفيذه، وبغير ذلك، ستظل المأساة الفلسطينية معلقة فى فراغ دورة جديدة من الصراع.

لقد صمد الفلسطينيون على أرضهم، وتمكنت مصر من إفشال مخطط التهجير القسرى إلى سيناء، وجاء ترامب ومعه أكثر من عشرين قائدًا ومنظمة إلى شرم الشيخ.

لكن ما بعد الدمار هو الرهان الأصعب: كيف تبنى الحياة من تحت الركام؟

- **لبنان... حرب دائرة وتلكؤ قائم - سام منسى – جريدة الشرق الاوسط**

العنوان الأبرز في لبنان اليوم هو: متى تتجدَّد الحرب الإسرائيلية الشاملة على «حزب الله»، وما طبيعتها وحجمها؟ يعزز هذا المناخ سيل التصريحات الإسرائيلية، وما يصدر أو يُسرَّب من الحزب عن استعادة قوته وجهوزيته للحرب، حتى باتت أوساطه القريبة تتحدَّث عن تنظيم سري جديد يختلف عن كل ما سبق وعُرف عنه. إلى ذلك، واستكمالاً للمواقف الأميركية من لبنان، جاءت تصريحات المبعوث الأميركي لدى سوريا ولبنان، توم براك، لتصب الزيت على النار، محذراً من أن فشل لبنان في نزع سلاح «حزب الله» قد يدفع إسرائيل إلى تحرك عسكري أحادي، بعواقب ستكون «خطيرة للغاية.«

أما لبنان الرسمي الذي تعبر عنه مواقف السلطة المتباينة، فيبدو أنه في عالم آخر. يسأل المواطن إلى مَن يتوجه الخطاب الرسمي بشأن خطر الحرب مع إسرائيل؟ إلى واشنطن أم تل أبيب أم إلى العرب والعالم الإسلامي؟ أم أنه مجرد خطاب للاستهلاك الداخلي؟

يصعب فعلاً فهم مواقف السلطة، وكأنها غائبة عما تحقق في قمة شرم الشيخ من انخراط غير مسبوق لدول تمثل أكثر من مليار ونصف المليار من العرب والمسلمين، إلى جانب أميركا وأوروبا، في مسار يهدف إلى إنهاء النزاع العسكري العربي - الإسرائيلي وإرساء سلام دائم في المنطقة، يجمع العرب، كل العرب، ومعظم المسلمين. إنه مسار طويل وصعب، لكنه يؤشر إلى بداية عصر جديد نتج عن تحولات جذرية

شهدها الإقليم خلال العامين الماضيين. ويبدو أن السلطة اللبنانية لم تستوعب بعد دلالات ما تحقق في جارته (سوريا)، ولا معنى نزع سلاح «حماس» في غزة وإنهاء دورها السياسي في فلسطين، ولا حجم الخسائر التي مُني بها «حزب الله» في لبنان وسوريا، من اغتيال قادته من الصف الأول إلى الثالث وربما أكثر، إلى تدمير ترسانته ومناطق بيئته. كما لم تفقه أبعد من معنى الحرب الأميركية - الإسرائيلية على إيران واستباحة مجالها الجوي وضرب منشآتها النووية.

كيف يمكن للسلطة أن تقنع اللبنانيين والعرب والعالم بأنها هضمت ما يجري، وهي تصر على تكرار الأخطاء ذاتها، متمسكة بالمفاوضات غير المباشرة مع إسرائيل، ومسوقة لهذا الخيار، وكأنه إنجاز نوعي أو خطوة جريئة؟ والأدهى أنها تتصرف وكأن الحزب قد انتصر في الحرب، ويملي شروطه، فيما اتفاق وقف العمليات القتالية الموقَّع في نوفمبر (تشرين الثاني) 2024 يمنح إسرائيل حق مراقبة الأراضي اللبنانية بالمسيّرات ليلاً ونهاراً، وهي تواصل القصف والاغتيالات اليومية منذ أكثر من تسعة أشهر، مع استمرار احتلالها أراضيَ لبنانية.

ماذا تريد السلطة اللبنانية أو بالحري ماذا تنتظر؟ هل تتوقع أن الحل سيأتيها من الخارج لتكتفي بدور المتلقي وتتنصل من المسؤولية؟ وأي خارج هذا؟ فالتدخل الأميركي أو الأوروبي غير متاح ولا مرجَّح، وأقصى ما يمكن توقعه مبادرات شبيهة بما اعتدنا عليه. أما العرب، فقد يئسوا من لبنان واللبنانيين ورفعوه من سلم أولوياتهم. يبقى الخارج الوحيد الممكن هو إسرائيل، وحربها تمثل الشر المطلق، وأسوأ ما قد يصيب لبنان، إذ إنها تعقد الأمور بدل حلها، وتنذر بتهجير الجنوبيين إلى شمال نهر الليطاني، وربما أبعد، بما يفتح الباب أمام أزمات ونزاعات داخلية أمنية وسياسية واقتصادية واجتماعية.

المرجح أن السلطة تفضل استمرار «الستاتيكو» وبقاء الحال على ما هو عليه، مكتفية بصريح العبارة بإدارة الأزمة لا حلها، باعتبار ذلك، في رأيها، أهون الشرور. وفي هذا المناخ، تكرس حال المراوحة واقعاً يسمح للبعض ممن أصابهم العمى السياسي، بالانشغال بالهموم الداخلية على حساب التحولات الإقليمية: من الانتخابات العامة إلى محاولات القوى المحلية تعزيز مواقعها وشعبيتها طائفياً ومناطقياً وحزبياً.

الثنائي الشيعي، حركة أمل و«حزب الله»، يسعى إلى تثبيت نفوذه في البرلمان وداخل بيئته الشعبية، فيما تتنافس الأحزاب المسيحية إلى زيادة عدد نوابها وزعامة الطائفة، وبعضها الآخر تدور هواجسه حول استعادة صلاحيات رئاسة الجمهورية وإحياء شعار «الرئيس القوي»، في تكرار ممجوج لتجارب سابقة فاشلة وخطيرة وتعطيلية. أما السنَّة، فحالهم، كما وصفها أحدهم: «زعماء يبحثون عن شارع، وشارع يبحث عن زعيم.«

خارج هذا السياق يصعب فهم تلكؤ السلطة في تبني مواقف من خارج الصندوق تلاقي ما أجمع عليه العرب والمسلمون من ضرورة الخروج من حال الحرب بدل الاختباء وراء التعابير الملطفة، ليطالب بـ«هدنة دائمة» تعلن الخروج من النزاع مع إسرائيل لا «طويلة الأمد» والفرق بينهما جوهري. موقف كهذا يبدأ سياسياً ليترجم أمنياً لاحقاً.

فهل يدرك أحد في هذه السلطة أثر موقف جريء كهذا يمكن أن يتخذه الحكم أو الحكومة أو رئيسها لدى الأميركيين والأوروبيين، خصوصاً لدى الدول العربية الساعية لمساعدة لبنان، ليبنى لاحقاً على الشيء مقتضاه؟ هل هناك من يتجرأ ويقدم؟

التجارب عودت اللبناني على الخيبات والعيش، كما في عنوان كتاب المؤرخ الراحل كمال الصليبي: «بيت بمنازل كثيرة: الكيان اللبناني بين التصور والواقع.«

- **سلاح "الحزب": المشكلة مع اللّبنانيّين؟ - رضوان السيد - اساس ميديا**

يقارن عدد من المعلّقين بين وضع "حماس" ووضع "الحزب"، معتبرين أنّ المشكلة اللبنانيّة مع "الحزب" أسهل حلّاً. والحقيقة أنّ "الحزب" يمكنه أن يتوقّف عن مهاجمة إسرائيل ويحتفظ بسلاحه مسلَّطاً على رؤوس اللبنانيّين. فحين يبتعد "الحزب" عن مناطق جنوب الليطاني وشماله وسفوح جبل الشيخ التي تحتلّها إسرائيل، تنتهي مشكلته معها. وأمّا نحن اللبنانيّين فسيبقى "الحزب" حاضراً في مدننا بسلاحه وهيمنته، وربّما أيضاً بتجارته بالمخدّرات. والأخطر أنّ السلطات وأصحاب القرار في لبنان يسلّمون بالأمر الواقع، إمّا تواطؤاً وإمّا جبناً.

توافق عدد من المعلّقين اللبنانيّين، من معارضي سلاح "الحزب" ومؤيّديه، على أنّ مشكلة لبنان مع "الحزب" وسلاحه وإسرائيل أبسط بكثير من مأساة غزّة و"حماس". ولستُ من القائلين بهذا الرأي. فالجميع يدرك أنّ مأساة غزّة وحرب الإبادة التي تتعرّض لها لا يمكن الاستهانة بها أو مقارنتها بغيرها. وأيّاً تكن خلافاتنا مع إسرائيل أو مع "الحزب"، فلن تبلغ هول ما تعانيه غزّة. لكنّني أزعم مع ذلك أنّ الوضع اللبناني مع "الحزب" وسلاحه لا يقلّ صعوبةً من حيث إمكان الوصول إلى حلّ أو مخرج. ولننتقل إلى التفصيل:

التّمدّد والسّيطرة

الأمر الأوّل: مشكلتنا نحن اللبنانيّين والسوريّين مع "الحزب" وسلاحه لا تقلّ خطورة عن مشكلة إسرائيل معه، بل ربّما أشدّ. فمنذ مطلع تسعينيّات القرن الماضي حتّى العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين، تسبّب "الحزب" في مقتل عشرات الآلاف من اللبنانيّين والسوريّين، واستولى على مؤسّسات الدولة في لبنان لعقود، وبسط نفوذه في سورية على مساحات شاسعة من الحدود مع لبنان والعراق، وأنشأ بالتعاون مع إيران مئات الحسينيّات والجامعات والمعاهد الدينيّة لنشر المذهب الشيعيّ.

في بداياته، رفع "الحزب" شعار المظلوميّة التاريخيّة والاستعداد للمقاومة، ثمّ ما لبث أن حظي بالدعم السوريّ بعد الإيراني، فبدأ يتغلغل في مؤسّسات الدولة الأمنيّة والعسكريّة والإداريّة حتّى سيطر على القرار فيها. احتفظ بالهيمنة على مناطق الكثرة الشيعيّة، وتمدّد إلى مناطق الاختلاط والكثرة السنّية، وفرض سيطرته على المرافق الحسّاسة كمرفأ بيروت والمطار. وبعد عام 2006، تحوّل التحالف مع ميشال عون وجبران باسيل إلى شراكة في تقاسم النفوذ، وانتهت مرحلة "المقاومة" الفعليّة بعد أحداث بيروت والاغتيالات السياسيّة والقمصان السود. ما تزال تلك السيطرة مستمرّة، والشراكة السياسية قائمة حتّى اليوم.

هكذا تحوّل النزاع من خلافٍ طائفيّ على تقاسم الدولة إلى استيلاءٍ فئويٍّ كامل. واليوم، عندما يخرج البعض للحديث عن "عهد جديد" و"دولة جديدة"، فعليهم أن يقدّموا الدليل، إذ لا مؤشّرات واقعيّة إلى ذلك، بل إنّ الوقائع اليوميّة تدلّ على استمرار النهج ذاته واستمرار السيطرة.

ربحٌ بدون خسارة؟

الأمر الثاني: ما الذي تريده إسرائيل من "الحزب"؟ إنّها ببساطة تريد منه ألّا يهاجمها. وهذا يمكن تحقيقه بتنفيذ القرار الدولي 1701 ومقتضيات وقف النار لعام 2024. وقد ترضى إسرائيل بإبعاد سلاح "الحزب" عن مناطق جنوب الليطاني وشماله، وعن السفوح الجبلية المحاذية للحدود اللبنانية-السورية التي تحتلّ أعاليها الآن.

من هنا، مشكلة إسرائيل مع سلاح "الحزب" قابلة للحلّ، وربّما قريباً، بينما مشكلتنا نحن اللبنانيّين معه مستعصية، لأنّ حلّها لا يكون إلّا بتسلّم الجيش اللبناني كلّ السلاح، وهو أمر لن يحدث إلّا جزئيّاً في الجنوب. وبالتالي ستبقى أرضنا وإرادتنا الوطنيّة رهينتين، وستظلّ سلطاتنا تشكر "الحزب" لأنّه أشركها في الحكم والتفاوض، كما اعتاد المتسلّطون فعل ذلك مع السوريّين سابقاً، ثمّ مع "الحزب" في التفاوض على الحدود البحريّة.

الأمر الثالث: سلاح "الحزب" إيرانيّ، وقراراته أيضاً. وقد أدركت إسرائيل والولايات المتّحدة هذه الحقيقة، ولذلك استهدفتا إيران باعتبارها مصدر السلاح والقرار، ولأنّ لهما معها مشكلات أخرى. وهناك من يرى أنّ النظام الإيرانيّ في النهاية سيضطرّ إلى التراجع أو التسليم. لكن حتّى لو حصل ذلك، وكفّت إيران عن استخدام "الحزب" ضدّ إسرائيل، فلن يعني ذلك بالضرورة أنّنا في لبنان سنرتاح من سطوة "الحزب". فالميليشيا الإيرانيّة نجحت في السيطرة على الدولة بالسلاح أو بوهجه أو بكليهما، لكنّها فشلت في مواجهة إسرائيل. لذلك تربح كثيراً دون أن تخسر شيئاً إن هي جاورت إسرائيل وسالمتها، وبقيت مهيمنة علينا من العاصمة إلى سائر المحافظات، كما حدث خلال العقدين الماضيين.

أين النزاهة والشجاعة؟

الأمر الرابع: لقد اعتادت أجهزة الدولة اللبنانية الخضوع لسلطة الميليشيا وغضّ الطرف عن تجاوزاتها، سواء في المرفأ أو المطار أو في تجارة الممنوعات الضخمة. نسمع اليوم أنّ تغييرات حصلت في الجمارك وأمن المطار، لكنّ الوقائع لا تؤكّد ذلك، بدليل ما حدث أخيراً في المطار مع الشيخ المعارض لـ"الحزب" عبّاس يزبك، وما يُشاع عن استمرار التهريب والاستقبال عبر المرفأ.

في المقابل، تشهد بعض المناطق في بعلبك واليمّونة اشتباكاتٍ قيل إنّها لمكافحة المخدّرات، فهل يعني ذلك أنّ الأمور تتحسّن فعلاً؟

الحقيقة أنّ الاضطراب الحاصل في شبكات التهريب ليس ناتجاً عن قوّة الدولة في مواجهة "الحزب"، بل بسبب ضعف الإيرانيّين و"الحزب" في سورية. فقد أعلن الإسرائيليّون الذين يسيطرون الآن على قمم جبل الشيخ أنّهم رصدوا تهريب أسلحة من سورية إلى لبنان عبر شبكات تابعة لـ"الحزب" وإيران. لذلك لا بدّ من التدقيق في هذه المسألة، خصوصاً أنّ حرّاس الحدود والمرافئ والمطار هم أنفسهم كما في عهد السيّد حسن نصرالله.

الأمر الخامس: لكي نكون واضحين، قال النائب محمّد رعد إنّ "المقاومة قوّة للمجتمع والدولة وليست عبئاً عليهما"! فأين هو الدليل على ذلك؟ ما نراه أنّ ما يُسمّى "المقاومة" هو تنظيم طائفيّ يحتكر القرار الوطنيّ. وربّما تنتهي مواجهته مع إسرائيل بتسوياتٍ أو اتّفاقات، لكنّ اللبنانيّين سيظلّون خاضعين لسلطته وسط تواطؤ الدولة أو جُبنها، وهي حالٌ لم تتبدّل منذ عقود. وهذا هو مغزى القول إنّ المشهد ليس سهلاً، وإنّ العواقب مخيفة، لا بسبب السلاح وحده، بل بسبب ضآلة النزاهة والشجاعة.

- **خوف الممانعة من حرب التفاوض - رفيق خوري – جريدة نداء الوطن**

القتال والتفاوض فصلان في كتاب واحد. لا حرب انتهت أو توقفت إلا على طاولة مفاوضات مباشرة أو غير مباشرة. ولا مفاوضات فشلت إلا إذا رأى طرف أن الحرب ناقصة ولا بد من إكمالها لتحقيق الأهداف، أو حين يخطئ الطرف الضعيف أو حتى القوي في قراءة مرحلة ما بعد الحرب بعد الخطأ في حسابات الحرب. وإذا كان لبنان يدفع ثمن حروب أكبر منه وضد إرادته، فإنه يسعى في المفاوضات إلى استعادة دوره والحصول على ما يضمن وحدته وسيادته أرضًا وشعبًا وما يفتح أمامه فرصة العودة إلى الازدهار الاقتصادي والحياة السياسية الوطنية. وكما أن "الحرب استمرار للسياسة بوسائل أخرى" حسب كلازفيتز، فإن السياسة والتفاوض استمرار للحرب بوسائل ناعمة. ففي حروب لبنان وعليه تتشابك أدوار محلية ضيقة الأفق وأدوار إقليمية ودولية واسعة الأهداف يحتاج تحقيقها إلى ما هو أوسع مما يسمى "الساحة" اللبنانية. وفي المفاوضات والاتفاقات، من تسوية ما بعد أحداث 1958 حتى اتفاق وقف الأعمال العدائية بعد "حرب الإسناد" لغزة التي بدأها "حزب الله"، فإن الغالب هو ترتيبات لتدوير "الستاتيكو" في لبنان وإدارة التغيير في المنطقة.

والجديد هذه المرة هو وجود فرصة مفتوحة للتغيير في لبنان، وسط مخاوف من أن يطغى عليها الستاتيكو. ستاتيكو العزلة العربية والدولية وقوة الأزمات المالية والاقتصادية والسياسية من دون أي أمل في المساعدات والاستثمارات وإعادة الإعمار. فالأخطاء قاتلة. وهي التي قادت، من غزة إلى لبنان وسوريا وإيران، إلى التحولات المتسارعة وتغيير اللعبة في الشرق الأوسط. فما فرضه "حزب الله" على لبنان هو ربطه بحرب غزة، ودفع ثمنه غاليًا كتنظيم كما دفع لبنان الثمن. وما يرفضه أو يضع له شروطًا أو يخاف من نتائجه هو التفاوض الذي أعلن الرئيس جوزاف عون الاستعداد له في إطار ما بعد وقف الحرب في غزة على طريق "سلام الشرق الأوسط" الذي التزمه الرئيس الأميركي دونالد ترامب ومن حوله أكثر من عشرين رئيسًا لبلدان عربية وإسلامية وأوروبية. والحجة هي ممانعة "السلام والتطبيع" أي ما ليس مطروحًا في الاستعداد اللبناني للتفاوض حول استعادة الأرض والأسرى وترسيم الحدود البرية.

ذلك أن التفاوض رافق الصراع العربي - الإسرائيلي منذ بدء الحروب. بعد حرب 1948 كانت اتفاقات الهدنة بوساطة الأمم المتحدة وإشرافها في جزيرة رودس بين إسرائيل وكل من مصر والأردن ولبنان وسوريا. وبعد الهزيمة المرة في حرب 1967 أعلن القادة العرب لاءات قمة الخرطوم وهي: "لا تفاوض، لا صلح، لا اعتراف". لكن ما جرى بعدها هو كل أنواع التفاوض ثم الصلح والإعتراف ومعاهدات السلام بعد حرب 1973 والتي سبقتها اتفاقات "فك الارتباط" في سيناء والجولان وتلاها "اتفاق أوسلو" بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل.

ثم جاءت "إتفاقات أبراهام" مع بلدان لم تشارك في مواجهة إسرائيل. وإذا كانت سوريا الجديدة اليوم برئاسة أحمد الشرع تفاوض إسرائيل مباشرة على المستوى الوزاري، فإن سوريا في عهد الأسدين الأب والإبن فاوضت إسرائيل مباشرة بإشراف أميركي على مستوى رؤساء الأركان ثم على مستوى وزير الخارجية فاروق الشرع الذي أصبح نائبًا للرئيس ورئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك.

ومن الصعب أن يتوقع لبنان تكرار سابقتين هما انسحاب إسرائيل من دون اتفاق وبلا قيد ولا شرط من الجنوب اللبناني عام 2000 بقرار من رئيس الحكومة باراك، ومن غزة عام 2005 بقرار من الجنرال شارون. فاللعبة هذه المرة تدار على مستوى الشرق الأوسط كله بقوة ترامب وحسابات تركيا وإسرائيل وبلدان عربية مؤثرة بالنسبة إلى العمل على إنهاء المشروع الإقليمي الإيراني وأذرع الحرس الثوري في غزة ولبنان والعراق واليمن. ألم يفاوض "حزب الله" من خلال "الأخ الأكبر" الرئيس نبيه بري وأميركا وفرنسا على اتفاق وقف الأعمال العدائية؟ وما معنى التساؤل حول مشاركة لبنان في مفاوضات غير مباشرة بوساطة أميركية وفرنسية لتخليص أرضه ونفسه؟

"العقل وجد دائمًا عند الإنسان ولكن ليس دائمًا بصورة عقلانية" كما قال ماركس.